نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية وما بعدها بإفريقية "تونس حاليا" (عهد البايات المراديين والدايات الحسينيين والحماية الفرنسية).

فارس زاهر[1]

طالب دكتوراه في الفقه الإسلامي جامعة سكاريا (تركيا)

ملخص

يعتبر المذهب الحنفي المذهب الثاني بعد المذهب المالكي الذي يسود في بلاد إفريقية (تونس حاليا)، ونحن سنسلط الضوء في هذا البحث على: بداية انتشار المذهب الحنفي ونشأته الأولى في تونس، ثم تواجد المذهب الحنفي في مرحلة الحكم الحفصي، ثم المذهب الحنفي في عهد الدولة العثمانية (البايات المراديين والدايات الحسينين) إلى غاية الاحتلال الفرنسي، ثم المراحل التي مرت بها رئاسة الفتوى الحنفية ومن نُصِّب للفتيا في كل مرحلة؛ ثم خاتمة أوضح فيها جميع النتائج المتوصل إليها، وبعدها المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، فاستعنت بالله عزوجل وعزمت على جمع شتات هذا الموضوع بما يعطيه حقَه وبما يوضح مبهمه ويكشف عن مستُوره، حتى تكون بذلك دراسة شاملة لما يُبحث بتفصيل وزيادة والله هو الموفق.

الكلمات الدلالية: المذهب الحنفي، نشأة المذهب الحنفي، المفتي الحنفي، تونس، شيخ الإسلام، مشيخة الإسلام.

---

(1) الباحث فارس زاهر، كلية الشريعة، قسم العلوم الإسلامية الأساسية، طالب دكتوراه في الفقه الإسلامي، جامعة سكاريا-تركيا- *zaher.fares@ogr.sakarya.edu.tr*

Origination of the hanafi doctrine and the presindency of the fatwa of the doctrine during the ruling of the ottman empire(the sir" s murat the huseyni dayat and french protection).

Abstract

The Hanafi doctrine is considered the second most popular doctrine after the maliki in the Afrikiyah country (Tunisia today).In this research we will look into how the doctrine started and became popular in Tunisia, its existence during the Hafsi ruling, then its existence during the ruling of the Ottman empire (the Murat sirs and the Huseyni dayat).we will then look into the steps through which the presidency of the doctrine went through and who was appointed to give fatwas each time finally, we clarified the outcomes.

Of this research and included the resources and references which helped complete this research.

Through the help of Allah, we were able to gather different resources that would help clarify and explain the hidden points and important details of this topic.

Keywords: *The Hanafi doctrine, origination of the hanafi doctrine, the Hanafi mufti, Tunisia, Sheikh Al-Islam, The sheikh of Islam.*

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أمّا بعد:

تتميز البلاد التونسية عن بقية البلدان المغاربية المجاورة لها بالمذهب الحنفي، لذلك كان لزاما تسليط الضوء على النشأة الأولى لهذا المذهب في بلاد تونس، ومراحله وانتشاره وما أثر فيه من أحداث ومجريات ورئاسة الفتوى في هذا المذهب، وذلك من أجل إعطاء دفعة أكبر لهذا المذهب في سبيل جمع أكبر عدد من علمائه، وبالتالي ظهور ما خفي من مؤلفاته، وإن كانت مجموعة من الدراسات قد عُملت حول هذا البحث ولكن معظمها عالج جزئيات فقط، فمن مُتعرض لرئاسة الفتوى الحنفية فقط، ومن باحث في النشأة فقط، ومن ذاكر على سبيل الإجمال، فعزمت على جمع شتاته وذكر تفصيلاته وإخراجه لأهله والله الموفق لذلك.

أما المطالب فكانت كالتالي:

-**المطلب الأول**: بداية انتشار المذهب الحنفي في تونس وأبرز الأحداث التي جرت فيه.

-**المطلب الثاني**: المراحل التي مرت بها رئاسة الفتوى الحنفية والمنصبون للفتيا في كل مرحلة.

المطلب الأول: بداية انتشار المذهب الحنفي في تونس وأبرز الأحداث التي جرت فيه

الفرع الأول بداية ظهور المذهب الحنفي: قد بدأ انتشار المذهب الحنفي في تونس في زمن مبكر، وتاريخه بالتحديد في زمن أبي عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم (142 – 213 ه/ 759 – 828 م)[1]، وفي هذا يقول الشيخ محمد بن الخوجة:

(1) أسد بن الفرات: هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان، أحد القادة الفاتحين، أصله من خراسان، وولد بحرّان ونشأ بها ثم بتونس، ولي قضاء القيروان، (سنة204ه)ـ، وهو مصنف

«ويَلوح أن ناشر مذهب أبي حنيفة بإفريقية[1] هو القاضي أسد بن الفرات، فإنّه بعد أن أخذ عن الإمام مالك -رضي الله عنه- ثم عن ابن القاسم وعنه دوَّن أسديته المشهورة، ترك أهل الرواية ورجع لأهل الرأي الذين أخذ عنهم الفقه الحنفي بالعراق، منهم الإمام أبو يوسف، والإمام محمد بن الحسن الشيباني، وأسد بن عمرو، من أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان -رضي الله عنه-»[2].

قال عبد الرحمن بن الدباغ: «سمع من علي بن زياد ثم ارتحل الى المشرق فلقى من أصحاب أبي حنيفة أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، وأسد بن عمرو، ثم سمع الحديث على يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وعلى المسيب بن أبي شريك، وهيثم بن بشير وغيرهم...وسمع الفقه بمصر على عبد الرحمن بن القاسم، وعنه دوّن الأسدية وقدم بها القيروان فسمعها منه خلق كثير، منهم سحنون وغيره، ثم أظهر مذهب أبي حنيفة لقضية تركناها، وأخذه الناس عنه وانتشرت إمامته»[3].

يقول محمد بن الخوجة معلقا على هذا وناقلا لكلام ابن ناجي: «والقضية التي ترك ذِكرها الشيخ ابن الدباغ حكاها الشيخ ابن ناجي مُذَيل كتاب معالم الإيمان... حكى فيها رحلة أسد [إلى عراق]...إلى أن قال ما حاصله: (إنّ أسدا كان إمام العراقيين أي الحنفية بالقيروان كافة، وأنّه تولى بها القضاء في آن واحد مع الشيخ أبي

=(الأسدية) في فقه المالكية. خير الدين الزركلي، الأعلام، 8ج، (لبنان، دار العلم للملايين ط15: 2002م)، ج1،ص298.

(1) ويقصد بها تونس، ينظر في: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم البلدان، ج7، (لبنان، دار صادر: 1995م)، ج2، ص60، 61.

(2) ينظر: محمد بن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ط2، تحقيق: الجلالي يحيى حمادي الساحلي، (دار الغرب، بيروت:1985م)، ص154.

(3) ينظر: عبد الرحمن الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، ط2، تعليق: أبو القاسم التنوخي(مكتبة الخانجي، مصر: 1962م)، ج2/ ص3.

محرز الكناني من أئمة المالكية، فكان هذا يقضي بمذهبه وهذا بمذهبه، ولم يعلم بالقيروان قاضيان قبلهما في وقت واحد وكان ذلك في سنة 204ه، على عهد زيادة الله بن ابراهيم بن الأغلب»[1].

فمن خلال الذي قال عبد الرحمن بن الدباغ وابن الخوجة نلاحظ أنّ أول من أسس هذا المذهب هو أسد بن الفرات، وذلك بعد أن تحول من المذهب المالكي إلى الحنفي، ويُرجح أن يكون ذلك في أواخر القرن الثاني للهجرة وبداية الثالث، ووفاة أسد بن الفرات كانت في سنة 213ه، فالقرن الثالث والرابع للهجرة لابد أن يتأثر بما خلَّفه الإمام أسد بن الفرات من علوم وتلاميذ، ومن الطبيعي أن ينتشر المذهب الحنفي ويتوسع من خلال هذين الطريقين وهما الكتب والتلاميذ.

أمّا سبب تحول أسد بن الفرات إلى مذهب الإمام أبي حنيفة فقد جاءت فيه روايات كثيرة تقاربت معانيها: فيقول الدباغ: « قال المالكي: قال سليمان بن سالم أخبرني غير واحد من شيوخي أن أسدا خرج إلى المشرق في سنة اثنتين وسبعين ومائة قصد مالك بن أنس، فلما فرغ من سماعه منه قال له: (زدني يا أبا عبد الله)، وكأنّه استقلّ الموطأ، فقال له مالك: (حسبك ما للناس)، وكان مالك إذا سئل عن مسألة كتبها أصحابه، فيصير لكل واحد منهم سماع مثل سماع ابن القاسم، فرأى أسد أمرا يطول عليه، وخاف أن يفوته ما رغب فيه من لقيّ الرجال والرواية عنهم، فرحل إلى العراق...» [2].

قال ابن خلكان: «وكان مذهب أبي حنيفة -رضي الله عنه- بإفريقية أظهر المذاهب، فحمل المعز المذكور[3] جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك

(1) ينظر: محمد بن الخوجة ، تاريخ معالم التوحيد، ابن الخوجة ، ص154.

(2) ينظر: أبو زيد عبد الرحمن الدباغ ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2/ ص5.

(3) المعز بن باديس "الفاطمي" (398 – 454 ه/ 1008 – 1062 م): هو معد بن إسماعيل المعز بن باديس بن المنصور الصنهاجى، من ملوك الدولة الصنهاجية بإفريقية، ولد بالمنصورية (من

بن أنس، رضي الله عنه، وحسم مادة الخلاف في المذاهب واستمر الحال في ذلك إلى الآن» [1].

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد السنوسي:«اعلم أنّ مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان -رضي الله عنه- كان أظهر المذاهب بإفريقية إلى أواسط المائة الخامسة، فتناقص واستمر على تناقص رجال المذهب الحنفي الزكي إلى دخول الدولة التركية في سنة 981ه، وإلى ذلك العهد لم يكن بالديار التونسية مفت حنفي»[2].

ورد الشيخ محمد الشاذلي النيفر عن قضية أنّه كان أظهر المذاهب في تحقيقه لنفس الكتاب فقال: «لم يكن مذهب أبي حنيفة أظهر المذاهب بإفريقية، بل عند ظهور المذاهب بإفريقية كانت هناك الطبقة التي تلقت عن مالك مثل: عبد الله بن

=أعمال إفريقية)، وولي بعد وفاة أبيه، وأقره الحاكم الفاطمي (صاحب مصر والمغرب) ولقبه بشرف الدولة، وساد الأمن في أيامه، وقام بإعمار شامل للمناطق المختلفة وازدهرت المنطقة في عهده، وكان حظ العلماء منه أن قرّبهم وأكرمهم، وكانت خطبته للفاطميين، ولكن قطعها (سنة 440ه) وجعلها للعباسيين، فوجه إليه المستنصر الفاطمي أعراب بني هلال وبني سليم من قبائل الحجاز، وأباح لهم الغارة على المغرب، فاحتلوا القيروان وحاربهم المعتز فتغلبوا عليه، فتقهقر إلى المهدية، واستمر وادعا إلى أن توفى فيها من ضعف الكبد، وهو أول من حمل الناس بإفريقية على مذهب مالك، وكان الأغلب عليهم مذهب أبى حنيفة. انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام بتصرف، ج7/ ص269، 270، محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج5، ط1(دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1982م)، ج1، ص71، 72.

(1) ينظر: أحمد بن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج7، تحقيق: إحسان عباس (دار صادر، بيروت:1994ه)، ج5/ ص233، 234.

(2) ينظر: أبو عبد الله السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج4، تحقيق: محمد النيفر، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1994م)، ج2، ص7.

فروخ(176ه)، وعلي بن زياد(183ه)، والبهلول بن راشد(183ه)»[1]، ولكن حتى ولو لم يكن أظهر المذاهب، فإنّ هذا المذهب كان موجودا وهو ما لم يُنف من قبل الشيخ محمد النيفر، وهذا يكفي في الدلالة على وجود هذا المذهب منذ وقت مبكر.

ولكن المتتبع للمسار التاريخي يلاحظ تطور المذهب الحنفي ونموه في تونس إلى أن وصل إلى مرحلة التساوي في بعض المراحل التاريخية، كما هو عليه الحال في عهد الولايات وبدايات العهد الأغلبي[2]، ولكن نظرا لطبيعة السكان المتمسكين بالمذهب المالكي مرورا بدول الجوار ذات المذهب المالكي، فإنّ انتشاره عرف تقلصا مع تولي الإمام سحنون المالكي[3] القضاء في القيروان، وبطبيعة الحال فالقيروان منارة علم تُشد لها الرحال من كل صوب وحدب، وكان يجتمع فيها ويمر بها أو حتى يستقر على ترابها كبار الأئمة المالكية، ويكفي استدلالا على ذلك استقرار شيخ المالكية الإمام ابن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة في الفقه المالكي فيها، كل هذه الأسباب أدت إلى

(1) انظر: الحاشية التحقيقية لكتاب مسامرات الظريف، محمد الشاذلي النيفر، المصدر ذاته.

(2) عهد الولايات(78ه-184ه)، والعهد الأغلبي(184ه-196ه): أمّا عهد الولاة فهي مرحلة عرفت بثورات عديدة أعقبها تعدد الولاة على المغرب العربي، وبسبب ذلك بدأت تظهر دول منفصلة عن الخلافة كالإدريسية بالمغرب، والأموية بالأندلس، والرستمية بالجزائر؛ أمّا الدولة الأغلبية فأسست على يد إبراهيم بن الأغلب وضمت كل من تونس وجزء من قسنطينة وطرابلس، وهي أول دولة إفريقية استقلت بشؤونها الداخلية عن الخلافة العباسية مع الاعتراف بالسيادة لها. ينظر: عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ج3، ط2،(دار ريحانة، الجزائر، ط1: 2002م)، ص49، 50.

(3) ابن سَحْنُون (202 - 256 هـ / 817 - 870 م): محمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو عبد الله: فقيه مالكي مناظر، كثير التصانيف هل القيروان منها (الرسالة السحنونية - خ) رسالة في فقه المالكية. خير الدين الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج6، ص204.

الحد من انتشار هذا المذهب ولكن لم تقض على تواجده هناك، تبعا لذلك لم ير في ذلك الزمن علماء يفتون في المذهب الحنفي أو يدرسونه إلّا قليلا، إلاّ أنّ أمر هذا المذهب تقوّى عُوده في الزمن العبيدي، وأرجع القاضي عياض ذلك إلى موافقة المذهب الحنفي للفاطميين في مسألة التفضيل فيقول: «وأمّا أفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يَفْشوا إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه، وكان بالقيروان قوم قلة في القديم أخذوا بمذهب الشافعي، ودخلها شيء من مذهب داوود، ولكن الغالب إذ ذاك مذهب المدينة والكوفة، وكان الظهور في دولة بني عبيد لمذهب الكوفيين لموافقتهم إياهم في مسألة التفضيل[1]، فكان فيهم القضاء والرئاسة وتشرق قومهم

(1) وهذا في المفاضلة بين عثمان وعلي-رضي الله عنهما- فقد حصل فيها نزاع بين بعض الأئمة: يقول ابن تيمية:« فإنّ سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة: رجحوا عليا على عثمان ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي وهي إحدى الروايتين عن مالك؛ لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة كـــ: "الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه"؛ وغير هؤلاء من أئمة الإسلام»، وجاء في السير =الكبير للشيباني ما يفهم منه تقديم علي على عثمان، حيث قال: «روى نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة -رضي الله عنه- أنّه قال: سألته عن مذهب أهل السنة فقال: أن تفضل أبا بكر وعمر، وتحب عليًّا وعثمان، وترى المسح على الخفين، ولا تكفر أحدًا من أهل القبلة، وتؤمن بالقدر، ولا تنطق في الله بشيء..»؛ ولكن نفى السرخسي في شرحه للسير الكبير ذلك فقال:«.. فنفضلهم على الترتيب الذي ذكره رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ولم يرد أبو حنيفة – رضي الله عنه – بما ذكر تقديم علي على عثمان، ولكن مراده أن محبتهما من مذهب أهل السنة، فالواو عنده لا يوجب الترتيب، وإنّما ذكر مكحول عليا – رضي الله عنه – أولا لأنّه كان إمام أهل الشام، وأهل الشام في ذلك الوقت كان يقع بعضهم في علي – رضي الله عنه –، فلهذا قدمه في الذكر حتى يزجرهم عن

منهم لمسرتهم واصطياداً لدنياهم وأخرجوا أضغاثهم عن المدنيين فجرت على المالكية في تلك المدة مِحن، ولكنهم مع ذلك كثير والعامة تقتدي بهم والناشىء فيهم ظاهر، إلى أن ضعفت دولة بني عبيد بها من لدن فتنة أبي يزيد الخارجي، فظفروا وأفشوا علمهم وصنفوا المصنفات الجليلة وقدم منهم جلة طار ذكرهم بأقطار الأرض، ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن خربت القيروان»[1].

فقد كان عامة النّاس متمسكين بالمذهب المالكي تمسكا عجيبا وهو ما نستخلصه من كلام القاضي عياض، وعلى الرغم من الفترات المزدهرة للمذهب الحنفي وخاصة في المراحل الأولى وظهوره على بقية المذاهب كما قال القاضي عياض، فلم ينقطع المذهب الحنفي عن هذه المنطقة، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على التمسك الشديد لبعض أهل المنطقة بالمذهب الحنفي، ولكن في مرات عديدة وكما تجري عليه العادة دائما فللسلطة الحاكمة أدوار حاسمة في انتشار المذاهب أو اندثارها وهو ما حدث مع

=ذلك»، والذي عليه الإمام أبو حنيفة هو ما صرح به في الفقه الأكبر، فقال: «وأفضل الناس بعد النبيين – عليهم الصلاة والسلام – أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب الفاروق ثم عثمان بن عفان ذو النورين ثم عليّ بن أبي طالب المرتضى – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين–» ينظر المراجع على الترتيب، أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،1416هـ/ 1995م)، ج4، ص426، محمد السرخسي، شرح السير الكبير، (الشركة الشرقية للإعلانات، "ب ط":1971م)، ص158، أبي حنيفة النعمان بن ثابت، (الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، (مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط1: 1999م)، ص41.

(1) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب الإمام مالك،ج2، ط1، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1998ه)، ج1، ص15.

المذهب الحنفي أيضا، حيث بعدما ما استولى المعز ابن باديس على السلطة وقلب نظام الحكم الفاطمي لصالحه، جمع الناس على المذهب المالكي فكانت هذه النقطة هي القاصمة لظهر المذهب الحنفي، قال ابن خلكان: «وكان مذهب أبي حنيفة -رضي الله عنه- بإفريقية أظهر المذاهب، فحمل المعز المذكور[1] جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك بن أنس-رضي الله عنه-، وحسم مادة الخلاف في المذاهب واستمر الحال في ذلك إلى الآن"[2]، فالمرحلة التي مر بها المعز ابن باديس أثرت على المذهب الحنفي بعدما كان هو المذهب المتغلغل في أرجاء الدولة، فبعدما وجد المذهب الحنفي البيئة الملائمة لنموه وانتشاره قام المعز ابن باديس بقلب الأمور رأسا على عقب، وذلك بجعل المذهب المالكي هو السائد في افريقية دون منازع، وبذلك نرى شدة تأثر المذاهب بالسلطة الحاكمة في ذلك الوقت، فكان الحدث الأول بالنسبة للحنفيين هو الباعث له والمساعد على انتشاره، أمّا الثاني فهو الذي حال بينه وبين انتشاره.

لكن واصل هذا المذهب من جديد صموده ولم يختف من هذه المنطقة حتى في أضعف المراحل التي مر بها يقول صاحب كتاب جغرافية المذاهب الفقهية: «كما انتشر المذهب الحنفي كثيرا في إفريقية وبلاد المغرب إلى قريب من سنة(400ه) حتى غلب على جزيرة صقلية (سيسليا)، كما انتشر في الأندلس (إسبانيا والبرتغال حاليا) على نحو ما انتشر في إفريقية إلى أن أُخرج منها بقوة السلطان الذي انتصر للمذهب المالكي هناك على ما يُحكى»[3].

(1) ينظر: ينظر ترجمة المعز في الهامش رقم(8).

(2) ينظر: أحمد بن خلِكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج5/ ص233، 234. وينظر: أبو الحسن عز الدين علي بن الأثير، الكامل في التاريخ ، 10 ج، ط1، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (دار الكتاب العربي،ط1، بيروت - لبنان:1997ه)ج7، ص639.

(3) هشام يسري العربي، جغرافية المذاهب الفقهية، ط1 (دار البصائر، القاهرة: 2005م)، ص13.

وقد دامت السلطة لابن باديس حتى سنة 454ه-1062م، وقد عرفنا ما حَمَل أهل إفريقية عليه[1].

الفرع الثاني تواجد المذهب الحنفي في مرحلة الحكم الحفصي (حوالي627ه-981ه/ 1230م-1573م):

أما بالنسبة إلى مرحلة الحكم الحفصي في تونس فقد تواجد المذهب الحنفي أيضا في هذه الفترة، ولكن شهد قلّة الداعين إلى التمسك بأحكامه، وقد ذكر أبو عبد الله التجاني في رحلته أنّه لم يكن في هذه العصور كلها غير عالم حنفي واحد، وهو أبو عبد الله محمد الزناتي المهدوي الحنفي، توفي الشيخ الزناتي تقريبا في سنة (655ه)[2] وهو الوحيد الذي يُذكر في هذا العصر، وتعتبر هذه العصور التي ذكرها التيجاني هي مرحلة العهد الحفصي، وكان ذَكرها التجاني في معرض ترجمته للشيخ الزناتي، فقال: «ومن شعراء المهدية وعلمائها الذين حدثنا مشايخنا عنهم: أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن عثمان الزناتي المهدوي المعروف بالحنفي، ولد بها وهو من أعيانها، وارتحل إلى المشرق فدرس بدمشق مدة ثم انتقل إلى الموصل فانتحل مذهب أبي حنيفة واشتغل به حتى صار إماما فيه واشتهر بالنسبة إليه، فلا يعرف في افريقية إلا بذلك، ولم يكن في هذه العصور كلها ببلاد إفريقية حنفي غيره، ولما عاد من المشرق لزم سكنى المَنستير، المتعبد المشهور بالفضل تحت جراية من الأمير أبي زكرياء -رحمه الله-، وكان إذا وفد على الحضرة اجتمع بالأمير أبي زكرياء وجالسه، حدث عنه أشياخنا الفقيه أبو يحيى بن عبد الكريم العوفي، وأبو عبد الله محمد بن أبي القاسم القيسي الأزدي...وكان وفاة

(1) ينظر: خير الدين الزركلي، الإعلام، ج7/ ص269، 270، محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ط3، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة (دار سراس، تونس: 1993م)، ص48.

(2) **أبو عبد الله الحنفي**: "هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عثمان الزناتي المعروف بالحنفي، ولد بمدينة المهدية، وبها نشأ وتفقه وتأدب وترعرع وأصبح من أعيانها، ثم ارتحل الى الشرق ودرس

الحنفي في الثالث عشر لصفر من سنة خمس وخمسين وستمائة»[1]، وكما رأينا في رحلة التيجاني فقد كان الشيخ الزناتي مقربا للسلطان الحفصي أبي زكرياء مؤسس الدولة الحفصية، الذي كان يقول بالمذهب الموحدي مذهب عبد الله بن تومرت وعبد المؤمن بن علي، فكان أبو زكرياء يحب مجالسته والإجتماع به، والشيخ الزناتي هو الوحيد المتمسك بالمذهب الحنفي، فلذلك كانت فرصة من أجل نشر المذهب الحنفي والدعوة إليه، لتوفر الظروف الملائمة على الانتشار والتي من أبرزها محبة السلطة الحاكمة لشخصية الشيخ الزناتي، وكما كان هذا الشيخ الفاضل يُدَرس مذهب أبي حنيفة ويتخرج على يديه علماء لم يتخلَّوا عن المذهب المالكي، ولكنهم استفادوا به تماما مثلما كان يفعل أسد بن الفرات حينما كان يدرس المذهبين، ويُعتبر الشيخ عبد الرحمان بن الدباغ صاحب كتاب "معالم الإيمان" من تلاميذ الشيخ محمد الزناتي المهدوي الحنفي، ويقول له الطلبة والعلماء حينما يدرس الفقه حسب أحد المذهبين: "أوقد لنا القنديل الثاني"، مما يدل على تسامح أهل القيروان وإفريقية عموما مع المذاهب السنية ويستفيدون منها جميعا، وهذا شيء متقَبل في إفريقية لأنّها احتضنت مجموعة من المدن

=بدمشق مدة من الزمن قبل أن ينتقل الى الموصل، فانتحل مذهب أبي حنيفة واشتغل به حتى صار إماما لهذا لقب بالحنفي، ولما عاد من المشرق استقر بالمنستير، وعرف بالمتعبد المشهور وكانت له علاقة وطيدة بالأمير أبي زكرياء الحفصي، وقد أخذ عنه أبو زيد عبد الرحمان الأسيدي المعروف بابن الدباغ جملة من الاحاديث، وكان ذلك سنة 628 ه، ولئن عرف تاريخ وفاته حيث ذكر التجاني وفاته سنة 655 ه، فإنّ تاريخ ولادته بقي مجهولا، وكان أول حنفي بافريقية"، أبو محمد عبد الله التيجاني،**رحلة التيجاني**، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط1: 1981م)، ص369، 371، المنجي المجريسي، **من شعراء المهدية وعلمائها وأول حنفي بإفريقية**، مصر، جريدة الشروق يوم: 07 - 09 - 2010، الموقع الإلكتروني: **تورس الإخباري** *http://www.turess.com/alchourouk/171075* 01:23 07-10-2016م.

(1) أبو محمد عبد الله التيجاني، رحلة التيجاني، ص369، 371.

العلمية التي تشد لها الرحال من أجل نهل العلوم المختلفة كالقيروان أو جامع الزيتونة أو سوسة، وبالتالي فمن الطبيعي أن ينتشر فيها التسامح بين المذاهب المختلفة، والذي هو الأصل ومن المفروض أن تكون على أساسه المعاملة فيما بينها.

وعلى الرغم من هذا فإنّ المذهب الحنفي رجع بقوة إلى البلاد التونسية في العهد العثماني مع دخول الأتراك إلى تونس سنة إحدى وثمانين وتسعمائة(981ه)، حينما قدموا إلى الحاضرة وخلصوها مع أبناء البلاد من احتلال الإسبان لتونس على مدى ثلث قرن[1].

الفرع الثالث المذهب الحنفي في عهد الدولة العثمانية وما بعدها (البايات المراديين والدايات الحسينين[2] والحماية الفرنسية)

ولما دخلت الأيالة التونسية في طاعة آل عثمان أواخر المائة العاشرة(981ه-1573م)، عاد المذهب الحنفي للظهور وأخذ مركزه في المقدمة، لأنّه كان مذهب ولاة الأمر فكان الحرص على نشره مشابها تماما لما كان يحدث في مصر آنذاك، سواء كان من خلال تنصيب المفتين أو القضاة أو حتى نشر المدارس الحنفية.

يقول الشيخ محمد بن الخوجة: «وتوفي الشيخ[الزناتي] الحنفي سنة 655ه - 1257م، ولما أمر المعز [بإلغاء] جميع المذاهب عدا المذهب المالكي كما تقدم ذكره، [استمر] أهل إفريقية مقلِّدين لمذهب إمام دار الهجرة بانفراده إلى أواخر المائة العاشرة،

(1) ينظر: أحمد الطويل، **مع أئمة السنة "المذهب الحنفي بتونس"**، (بتصرف)، مصر، جريدة الشروق يوم: 07 - 08 - 2012، الموقع الالكتروني: تورس الإخباري
http://www.turess.com/alchourouk/565396 /07-10-2016 00:30.

(2) الدايات الحسينيون: حكم الحسينيون تونس بين سنوات 1705-1957م، وكان مؤسس دولتهم هو الحسين بن علي (1705 - 1735م)، وكان قائدا على فرقة الخيالة في الجيش العثماني، استولى على الحكم على حساب المراديين بعد اضطراب الأوضاع السياسية في صيف 1705م.ينظر: محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ص81 وما بعدها.

وفي سنة 981ه-1573م تم الفتح العثماني على يد الوزير سنان باشا، فدخلت تونس في طاعة السلطان سليم خان الثاني وعاد ظهور المذهب الحنفي بها من جديد، حيث كان هو مذهب أهل العنصر الفاتح -وهم أهل الحل والعقد- لزمهم بحكم الضرورة إتخاذ بيوت للعبادة، تقام بها الصلوات على قواعد مذهبهم [بإزاء] جوامع السادة المالكية...و[كان الجامع المنشأ للحنفية] هو جامع القصبة...فنظروا عندئذ في تحويل جامع الزيتونة من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي ولكنهم رجعوا عن هذه الفكرة...»[1].

أمّا الحالة السياسة والأمنية والاجتماعية في ذلك الوقت فقد «شهدت تونس في القرن الحادي عشر وبدايات الثاني عشر من الهجرة ومنتصف القرن السابع عشر وبدايات الثامن عشر من الميلاد خضوعا لعهد البايات المراديين مع تراجع للنفوذ العثماني داخل هذه العائلة(1037ه-1113ه/ 1628م-1702م)[2]، فرغم التطور الملحوظ الذي شهدته البلاد التونسية في عهدهم، إلا أنّها كانت تعيش على وقع ثورات دامية، وهذا بسبب التناحر على الحكم ومآلبه، وكل ذلك إنّما هو راجع للدولة العثمانية التي أصابها الوهن من جراء توارد عدد من ضعفة السلاطين على الحكم، ومن جهة أخرى دخول الجيش معترك السياسة وتمرسه بها، أمّا فيما يخص دول الجوار

(1) محمد بن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد، ابن الخوجة، ص155، 156.

(2) البايات المراديون: أول مؤسس للعائلة الحاكمة المرادية، هو مراد كورسو، وهو مملوك من أصل كرسيكي، أسر صغيرا وأوتي به إلى تونس فاشتراه رمضان باي ورباه، وبعد وفاة سيده سنة 1613م وجد نفسه بَايا قائما على مجموعة عسكرية، مستفيدا من العساكر التركية التابعة لصاحب الجزائر المهاجمة على تونس بين الحين والآخر، لزحزحة النظام في تونس، وهو ما حدث سنة 1628م حيث أخضع مراد باي البلاد تحت حكمه، ونظم البلاد عسكريا واقتصاديا، وبدأ الأمر يفلت من يد القوات العثمانية، ولكن انتهى حكمهم على يد القائد التركي إبراهيم الشريف العائد من اسطنبول سنة 1702م. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ص77، 80.

فقد تميزت هذه المرحلة أي أواخر القرن 18م وبدايات القرن19م بالنّزاع الحربي المتسلسل بين دايات الجزائر وبايات تونس، ليمتد هذا النزاع إلى ما يقرب القرن من الزمن، وليس الحال في مصر بعيدا عما يجري في الجزائر وتونس، فقد كانت هي أيضا تحت [حكم] العثمانيين إلى غاية عهد علي بك الكبير سنة 1763م، حيث عرفت بعد هذه الفترة إلى غاية سنة1810م سلطة المماليك، والتي عرف فيها أيضا فساد سياسي واسع شمل جميع مجالات الحياة وخاتمتها كانت بحملة نابليون»[1].

وكما قلنا سابقا فالظروف المختلفة آنذاك كانت تساهم في تحديد المعالم المتعلقة بالتمسك بالمذاهب، وعلى الرغم من وصول الدولة العثمانية إلى تونس في القرن العاشر إلا أنّ تونس كانت تعيش حروبا وأزمات اقتصادية، ولكن ذلك لم يشكل عائقا كبيرا في وجه المذهب الحنفي المدعوم من طرف الدولة العثمانية الحاكمة آنذاك، ففي العهد المرادي تولى الشيخ رمضان أفندي[2] منصب الفتوى بعد ترغيب وتقديم من طرف الأمير يوسف داي[3]، ثم تطور ليصبح منصب المفتي الأكبر وفي ذلك يقول الوزير محمد ابن الخوجة: «مسند الفتوى الشرعية هو الركن الأصلي للرئاسة المذهبية بدار الشريعة، ففي بداية الأمر كانت الفتوى فردية، وأول من تولاها الشيخ رمضان أفندي بعد انتهاء مدته في منصب القضاء الشرعي وعزمه على الرجوع إلى الإستانة، فرغبه الأمير يوسف داي في الإقامة في تونس وقدمه لمنصب الفتوى، فكان هو مفتي تونس بعد دخولها في طاعة آل عثمان...امتاز المفتي في تونس بلقب المفتي الأكبر عند

(1) الهدة السوسي، حاشية الشيخ الهدة السوسي على قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، ج2، تحقيق: فارس زاهر (رسالة ماستر، قسم الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر: 2014م)، ج1، ص40.

(2) سيأتي تعريفه في المبحث الثاني المتعلق بمراحل رئاسة الفتوى الحنفية.

(3) ينظر: محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)،ج3، مج/ع10(1940م)، ص417.

ازدواج خطته بإضافة مفتي ثان له، وذلك ابتداء من دولة مراد باي الثالث التي كان مفتتحها في عام 1110ه، فكان الشيخ عبد الكبير درغوث مفتيا أكبر وجليسه المفتي الثاني ثان له...» [1].

أمّا بالنسبة للظروف الموجودة في ذلك الوقت، فعندما حلَّت سنة 1756م عوِّض الباي حسين بابنيه بعد احتلال الجزائر لها، ومن هذا التاريخ بالتحديد عرفت تونس أوج الدولة الحسينية، على الرغم من بعض الانتفاضات هنا وهناك على أنّ الأمور استقرت تماما سنة 1762م، وهي فترة حكم علي باي والذي كان تحته كل من مصطفى خوجة والوزير الكاتب حمودة بن عبد العزيز صاحب كتاب التاريخ الباشي، وعرفت سياستهم مرونة كبيرة سواء داخليا أو خارجيا، ليؤول الحكم بعدها سنة 1782م إلى حمودة باشا، والذي عرفت مرحلته ازدهارا كذلك، على الرغم من الحروب التي كانت تنشأ مع جارتها الجزائر من حين لآخر، أمّا المذهب الحنفي أو حتى منصب المفتي المستحدث، فقد كان يستمر على ثبات من الأحسن إلى الأفضل على الرغم من جميع ما ذكرنا.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها رئاسة الفتوى الحنفية والمنصبون للفتيا في كل مرحلة

الفرع الأول تعريف بخطة الإفتاء التونسية: عرفت تونس وجود المفتيين الرسميين منذ عهد الدولة الحفصية، ولكن هذا المنصب بدأ في الترقي والنمو إلى أن وصل إلى إمكانية أن يطلب المفتي من السلطان إزالة قاض معين مثلا، ولكن بعد دخول الحكم العثماني إلى تونس تطورت رئاسة الفتوى الحنفية، وذَكر ديوان الإفتاء التونسي في موقعه على الإنترنت معلومات مهمة حول هذه الخطة: «...كان لدخول المذهب الحنفي الذي عرفته البلاد في العهد العثماني أثره في تطوير خطة المفتي، خاصة بعد تقسيم المحكمة الشرعية إلى دائرتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى، ووضعهما

(1) المصدر نفسه.

تحت رئاسة الباش مفتي الحنفي والباش مفتي المالكي في عهد المشير أحمد باشا(1837ـ-1855م)، ثم قرر محمد باي (1855-1859م) أن يجعل للمفتي الحنفي علوية على نظيره المالكي حين أسند إليه رئاسة المجلس الشرعي، [وفي] سنة (1847م) [كان قد أصبح] الباش مفتي الحنفي يحمل لقب "شيخ الإسلام"، الذي منحه أحمد باي إلى الشيخ محمد بيرم الرابع سعيا منه إلى تأكيد استقلالية الأيالة التونسية عن الباب العالي، إلّا أنّ أول لقب رسمي ورد في مرسوم تعيين الشيخ أحمد بن الخوجة سنة (1877م)، الذي نص على عبارة مشيخة الإسلام بتونس، وبقي هذا اللقب حكرا على الباش مفتي الحنفي إلى سنة(1932م)، تاريخ إحداث مشيخة الإسلام المالكية التي تولاها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ثم توقفت مشيخة الإسلام بشقيها المالكي والحنفي عن الوجود إثر توحيد القضاء يوم31 أوت 1956م"[1].

وبعد توحيد القضاء في سنة 1376ه-1956م، تم صدور قرار رسمي يتضمن إنشاء خطة الإفتاء التونسية وذلك بتاريخ: 28 فيفري 1957م، من خلاله تم تعيين الشيخ محمد العزيز جعيط مفتيا للديار التونسية، وحدد الأمر عدد107لسنة 1962م المؤرخ في 6 أفريل1962م تنظيم خطة الإفتاء، وألغي بمقتضاه خطة "مفتي الديار التونسية"، وعوض بخطة مفتي الجمهورية التونسية.

الفرع الثاني مراحل رئاسة الفتوى الحنفية في تونس والمنصبون للفتيا في كل مرحلة: فمن خلال ما ذكرنا نستنتج أنّ الدولة التونسية مرت في ما بين القرن السابع عشر والقرن العشرين بمراحل مهمة، أثرت فيها السياسة والاقتصاد والظروف المختلفة السائدة، لذلك راعيت في تقسيم هذه المراحل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني للبلاد، لأنّه من خلال هذه العناصر يُعرف مدى صلابة القاعدة

(1) الموقع الرسمي لديوان الإفتاء بالجمهورية التونسية،

http://www.di.tn/PresentationDiwan.aspx31-10-2016م 22:42.

العلمية المنشأة في هذه البلاد، ومدى تأثرها بالأوضاع السائدة، وهل تتمكن من الإعطاء والاستمرارية في الظروف الحالكة أو لا، إلى غير ذلك من التساؤلات، كل هذا وغيره سنتعرف عليه من خلال الترجمة لهؤلاء الأعلام الأفاضل، والتي تتضمن سيرهم وما عاشوه من حالات وظروف متنوعة، وهذه هي المراحل التي ستكون كالإطار لبحثنا هذا على الشكل التالي:

1-المرحلة الأولى (1037ه-1169ه/ 1628م-1756م): وهذه الفترة تمثل جزءا من حكم المراديين والحسينيين لتونس فحكم الحسينيين ابتدأ سنة 1705م، وذلك بعدما اضطر القائد التركي إبراهيم الشريف خوض حرب مع صاحب الجزائر، ولكن الغالبية من العسكر تخلت عنه مما أدى إلى إنهزامه وأسره، وكانت هذه المعركة هي بمثابة نهاية الطبقة العسكرية التركية التي كانت تحكم في ذلك الوقت[1].

2-المرحلة الثانية (1169-1229ه/ 1756م-1814م): وخلالها شهدت تونس استقرارا مذهلا في شتى المجالات والأصعدة وذلك كان تحت الحكم الحسيني، وعرف منصب الفتوى في هذه الفترة والمسنود إلى المذهب الحنفي تطورا وقَبولا عاما.

3-المرحلة الثالثة (1229ه-1358ه)-(1814م-1939م): وهي مرحلة عرفت فيها تونس ظروفا صعبة في المجالات المختلفة، ولكن على الرغم من ذلك سماهم بعضهم العهد المعاصر، كصاحب كتاب تاريخ تونس، فابتداء من 1815م كانت تونس دخلت في مرحلة اقتصادية وعلمية صعبة، ولكن الجانب العلمي بقي على حُسنه المعهود بل استمر في تحسنه أكثر فأكثر، ربما بفضل جامع الزيتونة أو حتى جامع القصبة أو مشيخة الإسلام الحنفية في حد ذاتها، كما عرفَت هذه الفترة أيضا دخول الإحتلال الفرنسي إلى البلاد سنة (1306ه-1888م).

أ-المرحلة الأولى:(1037ه-1169ه/ 1628م-1756م): وهذه الفترة تمثل جزءا من حكم المراديين والحسينيين لتونس وذلك تحت حماية الدولة العثمانية، وعرفت

(1) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس ص80، 81.

تونس خلالها العديد من النّكبات والحروب والظروف السياسية المضطربة كما ذكرنا سابقا، وكان أول من تولى منصب الإفتاء عن طريق التعيين من طرف الدولة العثمانية هو:

1)-**الشيخ رمضان أفندي** (تولى هذا المنصب ما بين سنوات 1030ه-1040ه)[1]: وقد كان قَدِم الشيخ -رحمه الله- من دولة الخلافة آنذاك إلى تونس بخطة قاض، لإجراء الأحكام الشرعية بحسب المذهب الحنفي، ويقدر تاريخ إتيانه في أوائل سنة 1030ه، فبعدما استكمل خطة القضاء وأراد الرجوع أمسكه يوسف داي، حيث كان له بعض إلمام بفقه أبي حنيفة، وأولاه خطة الإفتاء المتعلقة بالمذهب الحنفي، فنال شرف أوَّل من تقلد هذا المنصب في حاضرة تونس، وكان عمل في المسجد والمدرسة المجاورة له والتي بناهما يوسف داي، فكان أول خطيب ومدرس بالجامع والمدرسة اليوسفية، وتتلمذ عليه الشيخ أحمد الشريف الحنفي الذي خلفه في منصبه بعد وفاته وهو أحد أبناء الترك المولودين بتونس، فدرس على يديه نصف كتاب الدرر في الفقه الحنفي، فكان من الطلبة المقربين إليه المعروفين بحسن الذكاء والفهم، توفي الشيخ رمضان أفندي بعد 1040ه، وقيل إنّ وفاته كانت عند رجوعه من الحج.

(1) لم استطع الحصول على ترجمة وافية للشيخ رمضان افندي في أغلب المراجع التي بحثت فيها، أما بالنسبة لتولي منصب الإفتاء فقد ذكر الشيخ محمد بن الخوجة أنه تولى هذا المنصب سنة 1020ه، ولكن هذا التاريخ هو تاريخ إتيان الشيخ رمضان من اسطنبول وليس توليه المنصب، ينظر: أبو عبد الله السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف،2/ 9، حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، (مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد)، ص64، 65، محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)، المجلة الزيتونية، تونس، ج3، العدد10(ماي 1940م)، ص420.

2)-**الشيخ أبو العباس أحمد الشريف الحنفي**(سنة1044ه)[1]:وبعد وفاة الشيخ رمضان أفندي-رحمه الله-، قدَّم يوسف الداي تلميذه الشيخ أحمد الشريف الحنفي للفتيا والإمامة والمشيخة، وقد كان عوّضه في منصبه بعد الأربعين والألف، وقال محمد بن الخوجة أنّه تولى ذلك سنة 1044ه، وتولى هو بنفسه أيضا إقراء الدرر بالمدرسة ذاتها، وقد ذكر الشيخ بيرم الثاني في منظومته لأسماء المفتين الحنفيين بتونس ضعف بضاعته في الفقه الحنفي، وكان استمر على خطة الإفتاء إلى غاية دولة أحمد الخوجة وذلك بعد 1050ه[2].

3)-**الشيخ أحمد الشريف الحنفي الأندلسي**(سنة1051ه)[3]: وكان أيضا من الذين قدموا من بلاد الترك، ولكن كان أصله من الأندلس غادر منها إلى بلاد الروم إلى أن حط الرحال بإفريقية، معروف بشرحه لمنية المصلي وكتاب صفة الإيمان، درّس بالمدرسة الشماعية بتونس، فدرّس فيها الفقه الحنفي وكان أول من وليها من الحنفية، ليتقدم بعدها لخطة الفتيا والإمامة والمشيخة بعدما عُزل من قبله، وامتحن في نازلة أفتى بها على مذهبه فعارضوه بأقوال من نفس مذهبه، ونسبوا إليه الكفر، وحكى الشيخ هذه النازلة في كتابه صفة الإيمان، وبعد هذه الواقعة وبسببها تخلى عن جميع وظائفه إلا مشيخة المدرسة اليوسفية، إلى أن توفاه الله تعالى في ربيع الأول سنة 1061ه.

(1) لم استطع الحصول على ترجمة وافية للشيخ أحمد الشريف في أغلب المراجع التي بحثت فيها، وينظر: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان، ص65.

(2) أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص9، محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)، العدد10(1940م)، ص420.

(3) انظر ترجمته في: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين ج1، ص57، 58 - ج3، ص157.

4)-**الشيخ محمد بن مصطفى الأزهري**(سنة1061ه)[1]: المعروف بابن زروق، وكان وافدا من بلاد الترك على تونس من طرابلس، وذلك بعد أن قرأ في الجامع الأزهر على فحول منهم الشيخ إبراهيم اللّقاني المالكي[2]، وكان قدومه في عهد حمودة باشا المرادي، فأكرم نُزله وقدّمَه لخطة الإفتاء وخطبة الجامع اليوسفي، توفي محمد بن مصطفى سنة1067ه[3].

5)-**الشيخ مصطفى بن عبد الكريم**(سنة1067ه)[4]: وهو الشيخ مصطفى بن عبد الكريم البنزرتي، قدِم والده الشيخ عبد الكريم من بنزرت، وهي من المدن التونسية القائمة إلى يومنا هذا، وكان والده من طلبة العلم ومُدَرّسيه وخطيبا بجامع القصبة؛ وفي سنة 1028ه ولد ابنه مصطفى فتفقه على يد أحمد الشريف، وأقرأ كتبا في علوم مهمة، ليتولى رواية الحديث وإمامة الجامع ومشيخة المدرسة بعد شيخه، كما أقرأ فيهما صحيح البخاري بشرح العيني وكان يترجمه إلى اللغة التركية، وبعد وفاة الشيخ الأزهري تقدم عوضه للفتيا، وكانت طريقته ألاّ يفتي إلّا كتابة، ليُعزل سنة 1075ه ويذهب إلى الحج، وبعد عودته أصبح خطيبا في جامع القصبة، ليخلف بعدها الشيخ محمد بن شعبان[5] في الإمامة والخطابة، والتدريس بالجامع الباشي بعد وفاته سنة

(1) لم استطع الحصول على ترجمة وافية للشيخ ابن مصطفى في أغلب المراجع التي بحثت فيها، وينظر: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان، ص66.

(2) اللَّقَاني (ت1041هـ-1631م): هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين، فاضل متصوف مصري مالكي، نسبته إلى (لقانة) من البحيرة بمصر، توفي بقرب العقبة عائدا من الحج، له كتب منها (جوهرة التوحيد - ط)، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص28.

(3) انظر ترجمته في: أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص10.

(4) لم استطع الحصول على ترجمة وافية للشيخ ابن عبد الكريم في أغلب المراجع التي بحثت فيها، وينظر: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان: ص72.

(5) ينظر: المصدر ذاته: ص69.

1097ه، فأقام على هذا المنصب إلى أن جاء مَنجي باشا كمبعوث من دار الخلافة، فاجتمع به ليلا الشيخ مصطفى ذاكرا له فضائع واحد من رجال الدولة وهو جور طاطار داي[1]، فما كان من هذا الأخير إلّا أن يأمر بخنقه والإلقاء به في بئر، وذلك سنة 1106ه[2].

6)-**الشيخ يوسف درغوث الأكبر**(سنة1075ه)[3]: وفي سنة خمسة وسبعين وألف تولى الشيخ يوسف بن درغوث شاوش الفتيا، وكان وافدا من بلاد الترك أيضا، وكان قد نشأ في طلب العلم، فأخذ عن محمد بن شعبان، ثم تقدم للنيابة عن القاضي الحنفي بعد انتهاء مدة قارة خوجة[4]، فباشرها إلى أن قدم الشيخ يوسف القفال، فباشر أيضا النيابة عن الشيخ أبي المواهب النفاتي في خطة القضاء أيضا سنة 1071ه، ليقدمه الداي قارة إلى خطة الإفتاء سنة 1076ه، ولما اشتعلت نار فتنة الحكم بين محمد وعلي ابني مراد بن حمودة باشا سنة 1088ه، طالت الفتنة شيخي الإفتاء المالكي والحنفي، ففر صاحب الإفتاء المالكي وقُتل صاحب الإفتاء الحنفي الشيخ يوسف درغوث[5].

---

(1) ينظر مَنجي باشا وطاطار داي في: أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص10.

(2) انظر ترجمته في: المصدر ذاته ج2، ص10.

(3) أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص11، 13.

(4) ينظر ترجمة محمد بن شعبان وقارة خوجة عند: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، ص67، 69.

(5) تتعتبر هذه الكلمة من اللغة التركية، وتكتب هذه الكلمة بالتركية والفرنسية على الشكل التالي: tourgout/turgut، محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس** ص55، وينظر أحداث الفتنة التي جرت في كتاب: أبو عبد الله السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، ج2، ص11، 13.

7)-**الشيخ عبد الكريم درغوث**(1089ه): فبعدما ندم محمد باي على ما فعله بالشيخ يوسف درغوث، أعاد المفتي المالكي إلى منصبه واستدعى ابن الشيخ يوسف عبد الكبير درغوث، فوُلي خطة الإفتاء وإمامة الجامع اليوسفي بعد الإمتناع الكلي منه، وكانت ولايته سنة 1089ه[1]، وكان تفقه على يدي مصطفى بن عبد الكريم والشيخ محمد بن شعبان، وذكر شيخ الإسلام البيرمي الثاني الذي ستأتي ترجمته قصوره العلمي، وأثنى عليه الشيخ محمد زيتونة، وكان للشيخ عبد الكريم تقريظ على كتاب سمط الآل، وصاحب الأصل هو محمد باي المرادي، ثم لما تولى مراد باي الحكم سنة 1110ه عَزله عن مناصبه وعيّن الشيخ علي الصوفي، وبعد مدة ليست بالطويلة اعتذر الشيخ علي الصوفي بقصوره في هذا المنصب وطلب معونة الشيخ عبد الكريم درغوث، ليعود من جديد إلى منصبه ويصبح هو المفتي الثاني، وبها فُتح عهد جديد من هذه الخطة بتعدد المفتيتن الحنفيين، وكان الشيخ الفاضل عبد الكبير محببا كثيرا لعلمه وحسن أخلاقه، توفي الشيخ-رحمه الله- سنة 1133ه[2].

8)-**الشيخ علي الصوفي**(سنة1133ه)[3]: وهو أبو الحسن علي الصوفي ولد سنة 1058ه، من شيوخه أحمد الشريف، ومصطفى بن عبد الكريم، ويوسف درغوث الأكبر، والشيخ إبراهيم الأندلسي، والشيخ عاشور القسنطيني والشيخ محمد الغماد،

(1) وهذا على عكس ما ذكره الشيخ محمد بن الخوجة أنّ ولايته كانت سنة 1076ه، وهي فترة تولي أبيه لمنصب الافتاء، والظاهر أن ابن الخوجة قد أخلط بينهما، انظر: (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)، العدد10(1940م)، ص420، وينظر مصادر الهامش رقم (47) أيضا.

(2) أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص12، 16.

(3) لم استطع الحصول على ترجمة وافية للشيخ الصوفي في أغلب المراجع التي بحثت فيها، وينظر: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان، ص109.

وقرأ مختصر خليل على الشيخ سعيد الشريف[1]، ومن شدة علمه وزهده لقب بالصوفي، تقدم لمشيخة المدرسة الشماعية وخطبة الجامع الباشي سنة 1133ه، كان أول مدرس حنفي وإمام بجامع محمد باي، وعند عزل الشيخ يوسف درغوث، قدّم من طرف مراد باي الثاني إلى خطة الفتيا وخطبة الجامع اليوسفي سنة 1110ه، ثم أصبح مفتيا ثانيا له، وبعد أن توفى الشيخ درغوث تقدم لمشيخة الإسلام سنة 1133ه، فمكث في هذا المنصب إلى أن توفي سنة 1143ه وله 85سنة[2].

9)-**الشيخ يوسف درغوث الأصغر**(سنة1143ه): هو الشيخ أبو المحاسن يوسف بن عبد الكبير بن يوسف بن درغوث شاوش، ولد سنة 1089ه، من عائلة عرفت بثروتها، تتلمذ على يد والده والشيخ علي الصوفي والشيخ محمود مهتار، وقرأ مختصر القدوري على الشيخ محمد بن حسين بن بيرم من أجداد البيارمة الذين سنذكر ترجمتهم، وقاسم الجبالي ومحمود الغماري[3]، لم يتولى التدريس لكنه كان ذا دراية بالنوازل، وبعد وفاة والده رفعه حسين باشا باي إلى خطة الإفتاء وخطبة الجامع اليوسفي في سنة1133ه، فصار مفتيا ثانيا، وبعد وفاة الشيخ الصوفي مباشرة تقدم لمشيخة الإسلام، فزانها بفضله وكرم نفسه وهمته ووقاره، إلى أن أدركته المنيَّة سنة 1156ه[4].

10)-**الشيخ محمد أرناؤوط**(سنة1156ه): وهو الشيخ أبو عبد الله محمد الأرناؤوط، إمام الأئمة في المذهب الحنفي ومعرفة الأصول، فهو وحيد عصره فقها

(1) ينظر ترجمة(محمد الغماد عاشور القسنطيني سعيد الشريف) على التوالي عند: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان: 80، 83، 87.

(2) ينظر: أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص16، 17.

(3) ينظر ترجمة(محمود الغماري، مهتار، الجبالي) على التوالي عند: حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان، 94، 101، 139.

(4) ينظر: أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف ج2، ص17، 18.

وأصولا بعد أن كان حلاقا في صباه، تتلمذ عند الشيخ عبد الكبير الصوفي، وأخذ العربية عن الشيخ علي سويسي، اشتهر بكثرة علمه وشدة إتقانه، أقرأ مجموعة من أمهات كتب المذهب الحنفي كالكنز والمجمع والدرر والمنار، وعمل خطيبا وإماما ومدرسا بجامع الباي سنة 1148ه، ولما توفي الشيخ عبد الكبير الصوفي قدم مفتيا ثانيا، وعندما نُعي الشيخ يوسف درغوث الصغير قُدم لمشيخة الإسلام سنة 1156ه، ليتقلد مشيخة المدرسة الشماعية بعد وفاة الشيخ حسن البارودي، وامتُحن في آخر حياته بأن استودع عنده الحاكم أنذاك أمانة تبلغ عشرة آلاف بندقي حين أَيِس من البقاء على الدولة، وحدث أن دخل الجزائريون، وأخذوا ما وجدوه وحملوه هو أيضا لحَسن باي رئيس محلة الجزائر، فاتهمه بأنّه استخلص لنفسه أموال أُخر فضربه بالسياط وهو على مشارف الثمانين، وفي الأخير عُقِد صلح وتم إعادته إلى بلده[1].

11)-**الشيخ حسين البارودي**(تولى المنصب سنة1169ه) وقيل(1177ه)[2]:
الفقيه المفتي الحاج أبو محمد حسين بن إبراهيم بن محمد البارودي بن محمد، ويعود أصله إلى إقليم مورة ببلاد اليونان ومنها قدم أبوه إلى تونس مع الجنود الأتراك، ولد الشيخ -رحمه الله- سنة 1110ه، وكانت أسرته أسرة علمية خالصة، فنشأ نشأة صالحة وتفقه في المذهب الحنفي، ودرس على أعلام جامع الزيتونة كعلي السويسي ومحمد الحرقاني، وقرأ على الشيخ حمودة العامري ومحمد زيتونة فظهرت براعته وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة، امتحنه علي باشا بالسجن والنفي إلى زغوان لما اتّهمه به من موالاته لخصمه في الحكم، وحين عاد الأمر إلى محمد الرشيد وأخيه علي

(1) المصدر ذاته ج2، ص23، 24.

(2) ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين ج1، ص72، أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج8، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية،(الدار العربية للكتاب، مصر: 1999م)ج8، ص79، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص25، 30.

رجع إلى وظيفته المعتادة وهي التدريس، وقيل أنّه تولى الإفتاء في سنة 1177ه وذلك خلفا للشيخ محمد أرناؤوط، وهذا كله مع وظائف أخرى تقلدها تُطلب في المطولات، وتوفي الشيخ -رحمه الله-سنة 1186ه وقال صاحب تراجم المؤلفين التونسيين أنّه توفي سنة 1199ه، وللشيخ الفاضل مجموعة كبيرة من الرسائل في الفقه الحنفي والتفسير والحديث من أهمها: "الرد على من قال بإبطال حكم القاضي بعد الإمضاء، رسالة فيمن قال لزوجه: (أنت طالق يا زانية، أو أنت طالق إن شاء الله)، رسالة في الشكل المثلث والمربع من الأحوال، رسالة في خلع الصبية، رسالة في ثبوت أبوة زوج المرضعة، رسالة في نقل الأم الحاضنة محضونها، مسألة دعوى الجواري المشتريات بعيب انقطاع الحيض، حكم الكتابي والصابي والمجوسي، بيان حكم الزائغة إذا تشعب عنها زائغة أخرى وتفاريق صورها، تقدير الشجر المغروس في الأرض المغصوبة، القسطاس السوي في تحرير الصاع النبوي، والغيث المدرار في رهن المصوغ على تقدير الهلاك والإنكسار، بيان طريق قبض الديون وشرح قولهم: الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها، كما شرح خطبة العيني على الكنز، وكتب في بحث الأمير علي باي في النذور، شرح عبارة القدوري فيمن أفسد الركعتين الأخيرتين".

ب-**المرحلة الثانية**(1169-1229ه/ 1756م-1814م): والتي شهدت خلاله تونس استقرارا مذهلا في شتى المجالات والأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كل ذلك أعطى للعلم بيئة لا مثيل لها من أجل تحصيله والنَّهل منه، ولم يقتصر ذلك على مذهب معين، فمن طبيعة وظروف البيئة العلمية الجيدة أن يجتمع فيها أصحاب الآراء والمذاهب والتوجهات المختلفة ومنها المذهب الحنفي الذي استفاد من هذه المرحلة كثيرا، وهو ما نلمسه من الرحلة الورثلانية حيث يقول مصنفها الحسين الورثلاني الجزائري يصف لنا ذلك: «نعم إنّ سلاطين تونس وأمرائها وأصحاب الدولة فيها صرفوا همهم إلى العلم وأقاموا منائر عزة، فبنوا المدارس وأوقفوا الأحباس، وأعزّوا العلماء وأغنوا للدرس الجلاّس كلاّ على قدر همته واشتغاله، فإذا كان كل شيء على أصله وفصله ومنواله، فمن لم يصبه منهم كثير وصل إليه نزر قليل لمثل العلم فليعمل

العاملون، فمن تمكن من تونس ووجد معينا على العلم تعليما وتعلما بأن ساعده الزّمان والإقبال فرجع من غير قضاء وطَرِه انتهاب [وانتحال]، لاسيما إن وجد من يخشى الله ويتقيه وكان محققا للعلوم ومدققا للفهوم ناصحا للضعفاء من الطلب، فليشد يده عليه من غير عجلة، بل يتوانى حتى تحصل له الملكة القوية في كل العلوم»[1]، وقد كان وصف الإمام تبعا لما لمسه في رحلته من نشاط علمي واسع حتى أنّه يقول: «وكذا العلماء وأهل الدولة فأوصافهم تجل عن العد والإحصاء، وكذا المجتمعون في جامع الزيتونة للإقراء والتدريس فتقصر العبارة عنهم وعن عدهم»[2].

وقد عرف منصب الفتوى المسنود إلى المذهب الحنفي تطورا وقَبولا عاما لدى الناس كما هو حال المذهب المالكي، ومن أبرز من تصدروا للفتوى في هذه المرحلة:

12)-**الشيخ محمد بيرم الأول**(1186ه)[3]: هو محمد بن حسين بن أحمد بن محمد بن حسين بيرم شهر بيرم[4] وكان يعرف ببيرم الأول وينادى بشيخ الإسلام، وهو من عائلة تركية أتت مع جند سنان باشا إلى تونس من أجل دحر الاحتلال الإسباني عن الشواطئ التونسية، كان الشيخ يدْرس في الزوايا ويمكث هناك لتدريس العلم أيضا، خاصة بعد أن سجنه علي باشا الأول، ومن الزوايا التي درَّس بها زاوية بن جردان؛ ولكن بعد وفاة علي باشا تصدر أبناء حسين بن علي للحكم، ليسمى في فترة حكمهم

(1) الحسين بن محمد الورثلاني السطايفي الجزائري، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثلانية ومعها تعليقات على الرحلة الورثلانية لابن مهنّا القسنطيني =الجزائري،ج3، طبعة خاصة، اعتناء: مصطفى، محفوظ بوكراع (مكتبة المعرفة الدولية، الحراش، الجزائر:. 2011م)، ج3، ص316، 317.

(2) الحسين بن محمد الورثلاني السطايفي الجزائري، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار (الرحلة الورثلانية)، ج3، ص315.

(3) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص130.

(4) كلمة بيرام"bayram": هي كلمة تركية، وتعني العيد.

مفتيا حنفيا وذلك سنة(1159/ 1756)، وبعد وفاة شيخه حسن البارودي قدمه علي باشا الحسيني لرئاسة الفتوى الحنفية في سنة 1186ه/ 1773م، من شيوخه: علي السويسي، أحمد المكودي وقاسم المحجوب وعلي محمد بن عبد العزيز المكودي، وأخذ الفقه عن حسن البارودي، أمّا تلاميذه فكل من: حمودة بن محمود، حمودة باكير، وعلي شندرلي، والمفتي محمد المحجوب، وعبد الرحمن الفراتي، حمودة بن عبد العزيز؛ توفي الشيخ محمد بيرم الأول يوم الأربعاء في أواخر شوال 1214ه، الموافق لـ: 26مارس 1800م، ودُفن وله من العمر84سنة.

من مصنفات الشيخ الفاضل: "بغية السائل في اختصار أنفع الوسائل للطرسوسي في الفقه الحنفي، رسالة في السياسة الشرعية، رسالة في موضوعات الحديث (مطبعة الإعلام، القاهرة، 1306ه)، وطبعت في 12صفحة مع الكتاب التالي ذكره، نبذة في القواعد الشرعية لحفظ الإدارة الكلية، (مطبعة الإعلام، القاهرة، 1306ه)، وكانت الرسالة ضمن 34 صفحة، تقريض على شرح مصطفى الطرودي على الرسالة العبادية في العروض".

13)-**الشيخ محمد البارودي**(1214ه)[1]: هو الفقيه المدرس المفتي الشيخ أبو عبد الله محمد بن حسين البارودي 1216ه، تربى في حجر أبيه واعتنى بتربيته، وأخذ عن والده وعن عدد من الشيوخ في عصره، كحمودة ادريس وصالح الكواش ومحمد الدرناوي وأحمد السوسي فتفقه وحصّل وتضلع في العلوم الشرعية، درس بالزيتونة والشماعية الفقه والأصول، وقُدّم كمفت ثالث سنة 1190ه، وكمفت ثاني سنة 1198ه، ولما توفي شيخ الإسلام البيرمي قدمه الأمير حمودة إلى رئاسة الفتوى الحنفية

(1) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص74.أو ج4، ص194، أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج8، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية،(الدار العربية للكتاب، مصر: 1999م)، ج8، ص73، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص40، 43.

سنة 1214ه، وكان صهرًا للأمير حمودة باشا، ونال بذلك حظوة كبيرة في القصر واحتراما عظيماً، توفي الشيخ -رحمه الله- يوم 25 محرم 1215ه، من تآليفه رسالة في رؤية الهلال، وأخرى بعنوان فتح الرحمن في مسألة التنازع في الحيطان (الحائط)، وتقاييد وحواش على بعض ما درّسه من كتب، وأختام مجالس الحديث، وديوان خطب منبرية هذّب فيه خطب يحيى بن زكرياء الأنصاري.

14)-**الشيخ محمد بيرم الثاني**(1215ه)[1]: محمد بن محمد بن حسين بن أحمد بن محمد بن حسين بيرم(1162-1247ه)-(1749-1831م)، من شيوخه: محمد قره بطاق، وأبي اسحاق ابراهيم الحميري، وأبي العباس أحمد الوافي، وأخذ الفقه والحديث عن والده وصالح الكواش وأبي العباس أحمد الثعالبي الشهير بالبرانسي، وأبو الحسن علي بن سلامة وأبو العباس أحمد السويسي، وأبو عبد الله محمد الشحمي، من تلاميذه أحمد بن أبي الضياف، فقد أخذ عنه صحيح البخاري وقرأ عليه أبوابا وأجازه فيه بسنده.

مؤلفاته: "حاشية على شرح قاسم بن قطلوبغا على مختصر المنار لابن حبيب الحلبي، حسن النبأ في جواز التحفظ من الوباء (مطبعة الإعلام القاهرة1302ه، 26ص)، (والمطبعة الرسمية بتونس)، التعريف بالأجداد البيارمة وهي مخطوطة في 60 ورقة عند الأستاذ خالد ابن المؤرخ محمد بن الخوجة الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة التونسية، أما أصلها من كتب خليل الطواحني، رسالة في الوفاء، رسالة في الطلاق، رسالة في رجوع الموصي عن وصيته بعد أن اشترط عدم الرجوع، ونحى فيها منحى أهل الترجيح مقلدا مذهب الإمام مالك، وتُقبلت من علماء عصره كحسن الشريف وإبراهيم الرياحي، عقد الدر والمرجان، وهي منظومة طويلة في سلاطين آل عثمان من البحر الطويل خاتما بالسلطان عبد الحميد الأول 1203ه/ 1789م، وقد

(1) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص132، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص43، 62.

كان فرغ المؤلف منها سنة 1198ه/ 1783-1784م حتى وصل إلى سلطان عصره، ثم أضاف إليها ثلاثة أبيات تخليدا لعهد السلطان سليمان الثالث، وأكملها حفيده بيرم الرابع بذكر السلاطين المتوالين إلى وسط القرن الثالث عشر هجري؛ منظومة في بايات تونس في 18 بيتا، منظومة في الهلال، منظومة في المفتيين الحنفيين بتونس من لدن الفتح التركي إلى عصره وشرحها، وذكر فيها واحد وعشرين مفتيا مبتدءا برمضان أفندي ومنتهيا بنفسه، تقارير بخط يده على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر[1].

ج-**المرحلة الثالثة**(1229ه-1358ه)-(1814م-1939م): وهي مرحلة عرفت فيها تونس ظروفا صعبة في المجالات المختلفة، ولكن على الرغم من ذلك سماها بعضهم "العهد المعاصر"[2]، فابتداء من سنة 1815م كانت تونس دخلت في مرحلة اقتصادية صعبة، ولكن الجانب العلمي فيها بقي على حُسنه المعهود بل استمر في تحسنه أكثر فأكثر، بفضل ما كان يقدمه جامع الزيتونة أو حتى جامع القصبة أو مشيخة الإسلام الحنفية من إنتاج علمي غزير، كما عرفت هذه الفترة دخول الاحتلال الفرنسي إلى البلاد التونسية سنة (1306ه-1888م)، أما على مستوى المذهب الحنفي فأسندت خطة الإفتاء الحنفية إلى الآتي ذكرهم من العلماء:

15)-**الشيخ محمد بيرم الثالث**(1247ه)[3]: هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن أحمد بن محمد بن حسين بيرم، الفقيه المشارك في العلوم، ولد سنة 1201ه، درس على يد والده والشيخ حسن الشريف والشيخ أحمد بن الخوجة،

(1) للاطلاع أكثر على مؤلفات الشيخ بيرم الثاني وأماكن تواجدها ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص135.

(2) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ص95.

(3) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص136، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص87، 96.

وحصل على الرتبة العالية في العلوم العقلية والنقلية، كما كان شاعرا ودرَّس في المدرسة الباشية نائبا عن والده، ودرَّس في جامع الزيتونة وأقرأ مختصر السعد على التلخيص في المدرسة العنقية، من تلاميذه ابن أبي الضياف، والشيخ محمد بن سلامة.

عندما توفي الشيخ محمد النيفر قُدِّم كمفت سنة 1229ه، ثم أصبح مفتيا ثالثا ولم يتجاوز سن الثلاثين، ثم مفتيا ثانيا سنة 1241ه، وعندما توفي والده سنة 1247ه-1831م، قام مقامه في رئاسة المجلس الشرعي الحنفي وخطة نقابة الأشراف، وكان لا يزال -رحمه الله- في خدمة العلم إلى أن توفاه الله في ربيع الأول1259ه/ 27 أفريل1843م.

مؤلفاته: "تحريرات فقهية، حاشية على شرح والده لمنار الأصول، شرح على إيساغوجي في المنطق (المطبعة الرسمية بتونس: 1289ه-1872ه)، و(مطبعة الإعلام بالقاهرة: 1302ه-1843م)، حسن الخط في توهم الاحتجاج عندنا بالخط.

16)-**الشيخ محمد بيرم الرابع**(1259ه)[1]: هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن أحمد بن محمد بن حسين بيرم فقيه، محدث، أديب، ذو اعتناء بالتراجم، ولد في سنة 1220ه-1805م، قرأ على جده ووالده الفقه والأصول وحفظ القرآن الكريم، ومن شيوخه إبراهيم الرياحي، وأحمد الأبي، ومحمد بن ملوكة، وعبد الرحمن الكامل، كما أجيز من طرف المحدث المسند الطبيب الرحال محمد صالح الرضوي البخاري ثم المدني عند إقامته بتونس، درّس بالمدرسة العنقية والباشية والزيتونة، وسُمي مفتيا مرؤوسا بوالده بعد وفاة جده سنة 1247ه-1831م، وعارَض أباه في مجلس الحكم بما أوتي من حدة الفهم.

(1) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص137، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص98، 104.

أسندت للشيخ محمد بيرم الرابع رئاسة الفتوى الحنفية من قبل الباي أحمد باشا سنة1259ه-1830م، ثم لقبه بشيخ الإسلام[1] محاكيا بذلك السلطة العثمانية، وقد كان استدعى الشيخ وألبسه كركا وسمورا وسماه شيخ الإسلام، قال محمد بن الخوجة: «اتُفق له تلقيب هذا الشيخ الرابع بشيخ الإسلام، وهذا أفخم الألقاب التي تداولتها الرئاسة الشرعية بتونس منذ المائة العاشرة فما دون، ولكن هذا اللقب الجليل لم يتغلب يوم ذاك تماما على اللّقب السابق، بل بقي رئيس المذهب ينعته الكثيرون مع لقب شيخ الإسلام بلقب الباش مفتي، الذي ارتسم في الأذهان من قبل"[2]، وتولى بعدها الشيخ الخطابة بجامع صاحب الطابع ثم الجامع اليوسفي.

من أعجب ما مر به الشيخ الفاضل من الأحداث، أنّه كان قد قربه إليه كثيرا محمد باشا ووسع في صلاحياته، فعندما اتخذ السلطان محمد خان الثاني الزي الأوروبي سنة 1246ه/ 1831م، كان حسين باي أول من لبس من البايات الزي الأوروبي اقتداء بالسلطان التركي، وشاع النكير عليه في أوساط الملتزمين، وسانده الشيخ محمد بيرم الرابع، ومن الأحداث التي مر بها أيضا انتخاب الشهود المَوثقين قال ابن أبي الضياف: «وامتحن في آخر أمره بما امتحن به جده، وهو انتخاب عدد معين من الشهود، فسخط كثير من أهل البلاد وسلقته الألسن الحداد، وأنى للمخلوق إرضاء العباد"، وكانت وفاته يوم الثلاثاء 3 جمادى الأولى 1287ه-1861م.

مؤلفاته: التراجم المهمة للخطباء والأئمة، وتحدث فيه عن من تولى الخطابة بالجوامع من الحنفية دون المالكية، الجواهر السنية في شعراء الديار التونسية طبع

(1) قال ابن الخوجة:"...شيخ الإسلام إنما هو في أصله من أوصاف التعظيم والتفخيم التي كانوا يحلَّون بها كل من ينتهي إليه العلم، كما كانوا يلقبون به الشيخ أحمد بن تيمية من أئمة الحنابلة في المائة السابعة، وأمثال ذلك كثيرة في كل زمان ومكان" محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية) المجلة الزيتونية، ج3، العدد10(1940م)، ص418.

(2) المصدر ذاته، ص418.

بتحقيق وتعليق الهادي الغزي، (المكتبة العتيقة:1973م)، تذييل سماه "الدر والمرجان" وكان تعليقا على نظم لجده حول سلاطين آل عثمان، تقارير في الخلو والإنزال توجد بالمكتبة الوطنية التونسية، رسالة في شرح قواعد عهد الإيمان، رسالة في الشفعة، رسالة في الصلاة بالنيشان الصليبي(أي الوسام)، كنانيش كثيرة مشحونة بالأدب والفوائد، مجموعة في مشايخه وإجازتهم له[1].

17)-**الشيخ محمد ابن الخوجة**(1278ه)[2]: وهو الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حمودة بن محمد بن علي خوجة شيخ الإسلام، ولد سنة 1204ه، درس على يد والده شيخ الإسلام البيرمي الثاني وأبي محمد حسن الشريف وإبراهيم الرياحي وأحمد الأبي وغيرهم من علماء الزيتونة، درس بالزيتونة وتقدم في جامع محمد باي المرادي إماما وخطيبا ومدرسا وشيخا في المدرسة الشماعية بعد وفاة والده، وقدمه بعدها الأمير مصطفى باشا لخطة القضاء فعمل فيها نحو ثماني سنين، وأصبح مفتيا ثانيا سنة 1259ه، وبوفاة الشيخ البيرمي الرابع قدم لمشيخة الإسلام سنة 1278ه، من مؤلفاته حاشية على مختصر السعد، وشرح لطيف في سياسة الملك على الحكم التي تنسب لأريسطو، وبعد مرض طويل أتاه الأجل المحتوم سنة 1279ه.

18)-**الشيخ محمد معاوية**(1279ه)[3]: هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن مصطفى بن حسين بن بايه محمد التركي، الوافد على تونس من بلاد الترك، كان وُلد سنة 1209ه، فطلب العلم عند الشيخ حسن الشريف ومحمد بيرم الثاني،

(1) للاستزادة أكثر حول مؤلفات الشيخ بيرم الرابع وأماكن تواجدها ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص137.

(2) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، ص244-257-259، أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج8، ص127، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص106، 112.

(3) أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص119، 123.

والطاهر بن مسعود، ومحمد الفاسي، ومحمد بيرم الثالث، وإبراهيم الرياحي، درس بجامع الزيتونة والتف حوله طلاب العلم، وتصدى لتدريس عويصات الكتب، وتدقيق غوامض المسائل بواقد فكره السيال، وكان خطيبا بجامع حمودة باشا المرادي، عين مفتيا خامسا سنة 1267ه، وعينه المشير الثالث محمد الصديق باشا باي لمشيخة الإسلام سنة 1279ه، من آثاره: حاشية على السعد على العقائد التفتازانية، وحاشيتين على شرح السعد على السمرقندية كبرى وصغرى، وشرح رسالة فواتح السور لمحمد بن ملوكة، وله رسالة في الحسن والقبح العقليين، توفي الشيخ محمد معاوية ليلة الاثنين 21محرم سنة 1294ه.

19)-**الشيخ أحمد بن الخوجة**(1294ه) [1]: هو القاضي والمفتي أبو العباس الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن حمودة بن محمد بن علي الخوجة، ولد سنة 1246ه، درس على والده القرآن الكريم وعلوم النحو، وقرأ على عمه الشيخ حسن بن الخوجة، والشيخ حسين البارودي، ومحمد الستاري، وروى قطعة من الموطأ عن إبراهيم الرياحي، والشيخ محمد بن ملوكة، ومحمد بن سلامة، والشيخ محمد النيفر، وعلى يد محمد معاوية درس المنطق، ودرس أيضا عند الشيخ محمد الشنقيطي، وأجازه الشيخ البيرمي الرابع بإجازة رائعة يمكن رؤية نصها في المطولات، وتولى التدريس بمدارس تونس ومساجدها كجامع الزيتونة، فأقرأ بالشماعية شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، كما أسندت إليه الخطابة والإمامة، وتولى القضاء سنة 1277ه، وكمفت ثالث سنة 1279ه، وتتلمذ على يديه صاحب كتاب مسامرات الظريف أبو عبد الله السنوسي، من مصنفاته: فتاوى محررة، وإكمال لحاشية والده على الدرر، ومن تحريراته شرح منظومة المحبي في الفقه، وتحريرات حول رسالة حكم الانتفاع بشواطئ البحار ومعظم الأنهار، وكان ذلك بجمع ما عليه المذهب الحنفي والمذهب المالكي مما يكون به تحقيق المناط في غاية الوضوح، وكان هو أول من أحيا الأختام دراية بالجامع المرادي

(1) أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج7، ص142، أبو عبد الله محمد السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، ج2، ص128، 136.

في رمضان، وتدرج في الخطط الشرعية فولي قضاء الجماعة ثم الإفتاء على المذهب الحنفي بعد وفاة الشيخ محمد معاوية، قدمه المشير الثالث محمد الصادق باشا باي إلى خطة مشيخة الإسلام سنة 1294ه، وتوفي بمرض لازمه عدة سنين إلى أن أتاه محتوم الأجل بعد زوال يوم الأحد 25ذي الحجة 1313ه.

20)-**الشيخ أحمد كُرَيم**(1313ه)[1]: وهو الشيخ أبو العباس أحمد بن محمود بن عبد الكريم المدعو بن عثمان كُرَيم- بالتصغير – التركي، من سلالة الجنود الأتراك، من أسرة تنتمي للبرجوازية الصغيرة، المفسر الفقيه اللغوي الأديب والشاعر، ولد سنة 1243ه، يعود نسب والدته إلى ثلاثة من مشايخ الإسلام من عائلة درغوث، قرأ الشيخ الفاضل القرآن في أحد الكتاتيب الخاصة بذلك، ومن مهامه فيها التدريس، فأقرأ كتب الفقه الحنفي والبلاغة والأدب والنحو والتفسير، وانتخب نائبا لرئيس مجلس الجنايات، ثم رئيسا نيابةً عن صالح النيفر، وفي هذه الفترة تولى الفتوى والخطابة بالجامع الجديد، ولما توفي الشيخ أحمد بن الخوجة تولى خطة الإفتاء(خطة مشيخة الإسلام)، وكان يستأنس في ترجيحاته بما جرت عليه فتاوى المحققين من المالكية، ولذلك كان معتَمد الدولة في كثير مما جرى به عليه عملها من التصرفات الشرعية ومن القوانين.

من شيوخه: محمد ذهب، محمد بن عاشور وأخيه محمد الطاهر، وإسماعيل التميمي، ومحمد معاوية، ومحمد بن الخوجة، ومحمد بن سلامة، ومحمد بن عثمان الحشائشي.

ومن تلاميذه: الشيخ محمد بيرم، والمفتي محمود بن محمود، ومحمد بن يوسف، وإسماعيل الصفايحي، ومحمد جعيط ومحمد السنوسي، وحمود تاج وأخوه عبد العزيز، وبلحسن النجار.

(1) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج4، ص161، أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص136، 141.

لازمه داء الفالج مدة من الزمن إلى أن توفي سنة 1315ه-1897م.

مصنفاته: "حاشية على مقدمة ابن هشام النحوية، ديوان لأشعار شيوخه، السحر الحلال وهو عبارة عن ديوان شعر تقليدي له، رسالة في المحاكمة بين الشيخ لطف الله الإزميرلي والشيخ أحمد البارودي في مسألة قضاء الفوائت، حامي الحمى بشرح قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى، وهو شرح وافي لبانت سعاد، حوالي عشرين تعليق على أحاديث من صحيح البخاري ألقاها بدروس الأختام الرمضانية، الكنوز الفقهية على متن المحبية أو عدة الأحكام على عمدة الأحكام في جزئين، تعرض لما جرى العمل به في الديار التونسية، وتصدى فيه لربط الأحكام بأصولها، موضحا مبنى الاختلاف بين الحنفية والمالكية، الفتاوى الأحمدية، وهو مجموع لفتاواه قبل مشيخة الإسلام، مجموع خطب منبرية، مختصر التاريخ وتضمن دولة الحفصيين والترك من الدايات والمراديين والحسينيين إلى الأمير علي باشا، وذكر فيه المفتيين الحنفيين إلى زمنه، وبعض فتاويه أيضا، مختصر قصة المولد، يوجد في المكتبة الوطنية بتونس، مزاهر الكواكب على زواهر الكواكب لبواهر المواكب، وهي حاشية على حاشية الشيخ محمد بن سعيد الحجري على الأشموني، من خلالها جمع فيها تقارير شيخيه "محمد بن عاشور وأخيه محمد الطاهر"[1].

21)-**الشيخ محمد بن مصطفى بيرم**(1315ه): ولما انتهى الشيخ أبو عبد الله السنوسي من ترجمة الشيخ أحمد كُريم قال: «وتقدم عِوضَه الشيخ محمد بن مصطفى بيرم شيخ الإسلام البيرمي الخامس»[2]، ولكنه لم يفرد له ترجمة خاصة كما فعل مع بقية

(1) للاطلاع أكثر على مؤلفات الشيخ بيرم الثاني وأماكن تواجدها ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج4، ص161.

(2) أبو عبد الله محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج2، ص142، محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص137.

المسند إليهم هذا المنصب[1]، وذكر صاحب كتاب تراجم المؤلفين التونسيين أنّه يسمى ببيرم الخامس، ولكن وفاته كانت سنة 1315ه، وقبل سنة 1313ه كان الشيخ أحمد بن الخوجة في هذا المنصب، ولما تركه سنة 1313ه تقلده أحمد كُريم، ووفاة هذا الأخير كانت سنة 1315ه، أمّا من عاش في هذه الفترة فكان ابنه الشيخ محمود بن محمد بن مصطفى بيرم التونسي سنة 1310ه-1380ه[2]، وبالتالي فلا يمكنه تقلد هذا المنصب وعمره عشر سنوات، وهذا ما استطعت إيجاده في الكتب الخاصة بالتراجم والسير، ولذلك سأذكر ترجمة مختصرة للأب بيرم الخامس، وهو محمد بن مصطفى بيرم التونسي المعروف ببيرم الخامس(1256- 1307ه/ 1840-1889م)، هو عالم رحالة مؤرخ من علماء تونس، ولد بها وَوَلِي بعض المناصب، وسافر إلى أوروبا، ولما استولى الفرنسيون على تونس (سنة 1298ه)، هجر بلاده وأخذ يجاهد فيهم بقلمه، فمكث في الأستانة مدة وانتقل إلى مصر(سنة 1302ه)، فأنشأ جريدة (الإعلام)، تولى منصب القضاء في محكمة مصر الابتدائية الأهلية (سنة 1306) وتوفى بحلوان، ودفن بالقاهرة، من أشهر كتبه التي صنفها (صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار - ط)، ومن كتبه (تحفة الخواص في حل صيد بندق الرصاص - ط) و (التحقيق في مسألة الرقيق - ط) و (الروضة السنية في الفتاوى البيرمية-ط) [3].

(1) أمّا في تراجم المؤلفين التونسيين فقد افرد له ترجمة ولكن قال أنه توفي سنة 1307ه، أمّا الشيخ أبو عبيد الله محمد السنوسي والشيخ محمد بن الخوجة فقالوا أنه تولى منصب خطة الإفتاء سنة 1315ه، وكلهم سمّوه شيخ الإسلام البيرمي الخامس، ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين =التونسيين، ج1، ص137، محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)، العدد10(1940م)، ص420.

(2) انظر: خير الدين الزركلي، الإعلام، ج7/ ص186.

(3) المصدر ذاته، ج7/ ص101.

22)-**الشيخ محمود ابن الخوجة**(1318ه)[1]: محمود بن محمد بن أحمد بن الخوجة الفقيه الحنفي النحوي، ولد بمدينة تونس في 16 محرم 1249ه، وتولى والده تربيته والحرص على تعليميه، وكان طلبه العلم بالمنارة العلمية قبلة المتعلمين جامع الزيتونة، ومن شيوخه هناك محمد معاوية، ومحمد النيفر الأكبر، ومحمد قابادوا، ترقى إلى التدريس في الطبقة الأولى بجامع الزيتونة سنة 1313ه/ 1895م، وبعدها أسندت إليه مشيخة الإسلام سنة 1318ه.

من مؤلفاته: "أختام في الحديث، حاشية على الزيلعي سماها: (الحصن الحصين على التبيين)، الحواشي التوفيقية على الألفية، رسالة في المذهبين الحنفي والمالكي في السفه والرشد، روضة المقل في مسألة طلاق المختل، طلب العليل في مسألة ثبوت الدين في زعم الكفيل".

23)-**الشيخ أحمد بيرم**(1329ه)[2]: هو الشيخ النبيل العالم الجليل أحمد، ويدعى حميدة، وجده محمد بيرم الأول المفتي الأول الحنفي، كان مترجما نحريرا فهامة كريم الخلق له اعتناء ودراية بعلم النحو والصرف، نهل من علماء جامع الزيتونة كمحمود القاضي وسالم بوحاجب، ليتصدر بعدها لتدريس العلم لقاصديه، والاقتباس منه لمستفيديه، كان خطيبا في الجامع اليوسفي، وتقلد بعدها خطة الإفتاء ثم مشيخة الإسلام سنة 1329ه، إلا أنّه ما لبث إلى أن دخل في صراعات مع بعض الوزراء وفي مشادات مع بعض الشيوخ، وذلك بسبب تمسكه بنظام التعليم الزيتوني وإدارته وعدم السماح بتطويره، فأُعفي من مشيخة الإسلام بسبب ذلك، وفي الأعوام الأخيرة من

(1) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، ص262.

(2) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، ص148، أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج7، ص122.

عمره لازم المنزل وانتابته الأمراض إلى أن توفي في بيته، وخلّف وراءه مجموعة من الخطب والفتاوى والأشعار[1].

24)-**الشيخ محمد بن يوسف**(1351ه)[2]: هو الشيخ محمد بن يوسف شيخ الإسلام الحنفي، علامة وفقيه جامع الزيتونة، أخذ العلم عن الشيخ محمد الشاذلي بن القاضي، والشيخ محمد الطيب النيفر، وكان له النصيب في التدريس بجامع الزيتونة، وكان أبو عبد الله السنوسي صاحب كتاب مسامرات الظريف في التراجم من جملة من درسوا عنده، وله طريقته المَيزة في التدريس، فكان دائما يحرض طلبته على البحث في المسائل والتوسع فيها، كل ذلك من أجل أن تتكون فيهم ملكة الفهم والتمحيص، وتتجلى لهم غوامض المسائل، كما كان الشيخ الفاضل من المتمرسين على قضايا الأوقاف ونوازل القضاء، وألقى خطبا كثيرة في جامع حمودة باشا المرادي، أمّا سفرياته خارج الدولة فكانت إلى فرنسا والأستانة، وسنة 1351ه قُلد الشيخ محمد بن يوسف خطة الإفتاء ومشيخة الإسلام، وكان قد تم تقسيم الخطة إلى قسمين الأولى خاصة بالفقه المالكي وتولاها الشيخ الطاهر ابن عاشور، والثانية خاصة بالفقه الحنفي، وبقي الشيخ على حاله من إعطاء وقته للعلم والتدريس إلى أن توفَّاه الله عز وجل سنة 1358ه-1939م.

ويعتبر الشيخ محمد بن يوسف أول من آل إليه هذا المنصب بعد أن تم تفريعها إلى مشيخة إسلام حنفية ومشيخة إسلام مالكية وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن الخوجة: «إلى مفتتح عام 1351ه، وفيه وقع تفريعها لمشيختين مشيخة إسلام حنفية ومشيخة

(1) الشيخ محمد النيفر والشيخ علي النيفر، عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، ج2، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1996م)، ص1198، 1204.

(2) المصدر ذاته «1204، 1212».

إسلام مالكية بالتخصيص، وهي الحالة التي آلت فيها رئاسة المحكمة الشرعية الحنفية لنوبة الشيخ محمد بن يوسف-رحمه الله-"[1].

تنبيه: وبعد هذا الانقسام بالتحديد إلى مشيخة إسلام حنفية ومالكية، فلم يصبح هذا المنصب كما كان عليه في السابق، بل أصبح كمنصب مفت فقط، وبالتالي يعتبر الشيخ محمد بن يوسف أول من آل إليه هذا المنصب بعد أن تم تفريعه على هذا الشكل، وبذلك تعتبر رئاسة الفتوى الحنفية قد توقفت بعد أن دام هذا المنصب ما يقارب الثلاثة قرون ونصف تقريبا، ولتدخل في منحنى آخر في تونس، وأظن ما حدث قد فرضته ظروف تراكمت بسبب طبيعة الاحتلال الفرنسي على مدى خمسين سنة تقريبا، ومن جهة أخرى كان متوقعا بعد زوال نظام الحكم العثماني أن يتلاشى معه هذا المنصب، ولكن أثبت المذهب الحنفي في تونس أن له أتباعا كثرا متمسكين به، فلذلك على الرغم من إلغاء هذا المنصب إلى أنّ العلماء وطلبة العلم كانوا كاللّحمة الواحدة، وهو ما تجسد في جامع الزيتونة، حيث أنّ العلماء هناك كانوا على قدر كبير من التسامح ونبذ التعصب والتعاون فيما بينهم، حتى أنّه يصلح أن يكون نموذجا دراسيا لنبذ التعصب المذهبي.

أمَّا من أتى بعد الشيخ محمد بن يوسف فلم أتحصل على من تولى منصب الإفتاء في المذهب الحنفي بعده إلا ما وجدته في المجلة الزيتونية أن الشيخ محمد بن المختار قد عُيِّن في هذا المنصب في سنة 1938م ثم عزل منه، ووفاة الشيخ محمد بن يوسف كانت سنة 1939م، فلذلك لابد أن أعطي نبذة حول هذا الرجل الفاضل فهو:

25)-**الشيخ محمد المختار بن محمود**(1357ه): ولد الشيخ محمد المختار بن محمود بحي بني خراسان بحاضرة تونس سنة 1322ه، الموافق لسنة 1904م، وهو نجل العلامة قاضي قضاة تونس ومفتيها الحنفي الأول الشيخ محمود بن محمود

(1) محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)،المجلة اللزيتونية، ج3، العدد10 (ماي 1940م)، ص420.

(1344ه الموافق لـــ: 1925م)، حفظ القرآن الكريم ودرس في جامع الزيتونة سنة 1334 هـ- 1916م، كان ذا معرفة بعلوم المسائل والمقاصد، متصفا بين خلانه بحب العلم والتدقيق، ومن شيوخه الأعلام نذكر منهم: الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، محمد بن يوسف، محمد العزيز جعيط، محمد البشير النيفر، محمد الطيب بيرم، ثم أصبح مدرسا بجامع الزيتونة، وبعدها أنتدب للتدريس كأستاذ بالمدرسة القومية للإدارة، كما تتلمذت عليه أجيال من خريجي جامع الزيتونة وهم: الشيخ الدكتور محمد الحبيب بالخوجة، الشيخ محمد المختار السلامي، الشيخ كمال الدين جعيط، والشيخ عثمان بطيخ ...إلى آخره، من وظائفه التي تقلدها أنه كان حاكما بالمجلس المختلط العقاري، وانتخب لخطة الفتوى سنة 1357ه-1938م[1]، ثم عزل منها بموجب موقف صدع به دفاعاً عن رجال الشرع، ثم أعيد لخطته مفتياً حنفياً أولاً ونائبا لشيخ الإسلام وهما على التوالي الشيخ محمد الصالح بن مراد والشيخ محمد عباس، واستمر في خطته إلى أن وُحد القضاء بصدور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1376ه-1956م، ورجع مجدداً إلى مباشرة عمله كأستاذ بالجامعة الزيتونية في سنة 1378ه-1959م بعد أن شهد الإمام شيخ الجامعة الزيتونية الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بأنّه من خيرة أساتذة الزيتونة، أسس الشيخ -رحمه الله- جمعية الشبان المسلمين، ترأس تحرير المجلة الزيتونية، ترأس مؤتمر الثقافة الإسلامية، ترأس اجتماعات "جمعية الشبان المسلمين" و"صوت الطالب الزيتوني"، سمي عضوا مراسلاً لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1958م، ساهم في افتتاح دروس جامع القرويين بفاس، شارك بالجزائر في أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما زار الجزائر في خواتم أيام حياته المباركة بدعوة كريمة من رئيسها الراحل هواري بومدين، واختير لإلقاء كلمة الزيتونة في ملتقى الفكر الإسلامي السادس، المنعقد بعاصمة الجزائر 1392 هـ / 1972م، توفي الشيخ محمد المختار سنة 1393هـ-1973م،مخلّفا

(1) محمد ابن الخوجة، (ولاية الشيخ محمد المختار بن محمود مفتيا حنفيا بالديار التونسية) المصدر ذاته، ج3، العدد1 (جانفي1939م)، ص40.

آثاراً عديدة وهامة، ويقال إنّ من أبرزها: يومياته التاريخية أو ما سماه "بتاريخ الحياة"، وهي سجلات هامة من بعض خصوصيات شخصيته[1].

26)-**محمد الصالح بن مراد**(1361ه-1942م): هو محمد الصالح بن أحمد مراد فقيه عالم من تونس، نشأ في طلب العلم وكان تفقه بجامع الزيتونة، أسند إليه الباي محمد المنصف سنة 1942م خطة مشيخة الإسلام الحنفي، ورئاسة المحكمة الشرعية العليا، وجرده الباي محمد الأمين من المشيخة عام 1946م، وذلك لمطالبته بإطلاق سراح المعتقلين في المؤتمر ليلة القدر، كان الشيخ الفاضل عضوا بأغلب لجان إصلاح التعليم الزيتوني ومن أروع مؤلفاته كتاب "الحِداد على إمرأة الحداد" ردَّ فيه على كتاب الطاهر الحداد "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع"[2].

27)- **الشيخ محمد عباس**(1364ه-1947م): ولد العلامة الجليل وشيخ الإسلام الحنفي الشيخ محمد بن الطيب عباس بمدينة تونس 1899م، وبعد أن حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة العربية والعلوم الإسلامية، التحق بجامع الزيتونة المعمور، حيث تتلمذ على نخبة من علماء عصره نخص بالذكر منهم : العلامة الشيخ محمد بن يوسف، وسماحة الأستاذ الإمام محمد العزيز جعيط، وقد أخذ عن شيوخه مختلف العلوم الشرعية من فقه وأصول وتفسير وحديث إلى أن أحرز شهادة التطويع، لبث مدرسا بالجامع الأعظم سنوات عديدة وقد تخرجت على يديه جموع غفيرة من طلبة العلم، ومن المناصب التي تقلدها: كان حاكما بالمجلس المختلط التونسي الفرنسي، ثم تولى خطة قاض حنفي سنة 1945م، وفي سنة 1364ه/ 1947م اختير

([1]) محمد ابن الخوجة، (ولاية الشيخ محمد المختار بن محمود مفتيا حنفيا بالديار التونسية)، المجلة الزيتونية، ج3، العدد1 (جانفي1939م)، ص41، وينظر أيضا صفحة الفايسبوك التي هي تحت اسم الشيخ محمد المختار بن محمود وأوردت سيرة طيبة له:

https://www.facebook.com/Mohamed-El-Mokhtar-Ben-Mahmoud-134203099994270/info 09-11-2016_21M44.

(2) نزار أباظة ومحمد المالح، إتمام الأعلام، ط1، (دار صادر، بيروت:1999م)، ص243.

ليتولى منصب شيخ الإسلام الحنفي بالمجلس الشرعي، وهو أعلى رتبة دينية فتقلد هذا المنصب بأمانة يذب عن الإسلام ومبادئه السمحة، وبقي في هذا المنصب إلى أن تم حل المجلس الشرعي وتوحيد القضاء إثر الاستقلال فقدم استقالته وتفرغ إلى إلقاء دروس منتظمة بجامع الزيتونة المعمور خصصها للعامة حتى يتفقهوا في أمور دينهم، تولى إمامة جامع القصبة مدة سنوات طويلة إلى أن أعفي من هذه المهمة سنة 1960م، كما ترأس سماحة الشيخ محمد عباس المؤتمر القومي الزيتوني الثالث المنعقد في سنة 1955م بالحي الزيتوني، وكان مخصصا لبحث القواعد الأصلية التي يجب أن يقوم على مقتضاها التعليم القومي الزيتوني، والخطوط الرئيسية لمناهجه، وفي حفل الافتتاح ألقى سماحته خطابا قيِّما بين فيه دعوة الإسلام إلى العلم والمعرفة، توفي الشيخ محمد عباس-رحمه الله- في سنة 1399ه-1979م ودفن بمقبرة الزلاج بتونس[1].

(1) محمد خير يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ط2، (دار ابن حزم، بيروت:2002م)، ج2، ص177.

خاتمة

وهي عبارة عن النتائج التي استخلصناها من خلال هذا البحث، وهي على الشكل التالي:

-يعتبر المذهب الحنفي في تونس من المذاهب القديمة الظهور، لكن كان متأثرا كثيرا بتغيرات الوقت والحال.

-كان للسلطة الحاكمة في إفريقية "تونس" على مر العصور دور أساسي في انتشار المذهب الحنفي أو انحساره.

-غالبية من تقلد منصب المفتي الحنفي في تونس كان قادما من بلاد الترك أو ذو أصول تركية.

-تميز غالبية من تصدى لخطة الإفتاء بحسن الذهن وجودة الفكر والصَدْع بالحق، فنجد منهم حتى من تم قتله بسبب ما ذكرنا.

-كانت الدولة العثمانية تسعى لنشر نفوذها على مختلف الأصعدة، ابتداء من السياسة والاقتصاد إلى الدين، وهو ما جسدته في نشر المذهب الحنفي والعمل على تمكينه وتوفير المناخ المناسب لانتشاره.

-كان قد بدأ تعدد المفتين الحنفيين في عهد عبد الكبير درغوث، يعني منذ أن شُكل هذا المنصب من طرف الدولة العثمانية.

-يوجد الكثير من المفتين الحنفيين الذين أخذوا العلم من نظرائهم المالكية، أو استعملوا بعضا من آرائهم في كتبهم أو نوازلهم كما هو صنيع الشيخ أحمد بن الخوجة أو الشيخ أحمد كُريم، وهو أبرز مثال للبعد عن التعصب المذهبي.

-يعتبر التراث الحنفي للعلماء الحنفية في تلك الفترة كنزا ثمينا لابد على باحثي عصرنا من الإحاطة بخفاياه وإخراجه لأهله.

-تعتبر تونس مثالا عجيبا في تقَبل المذهب الحنفي على الرغم من وجود عدد كبير من المالكية، بل على العكس من ذلك تماما فقد رأينا أنهم أخذوا العلم عن بعضهم البعض في جامع الزيتونة، تاركين التمذهب والتعصب خلف ظهورهم، فهدفهم الأسمى هو خدمة العلم، وأبرز مثال شيوخ أحمد كريم الطاهر، فقد كان كل من ابن عاشور واسماعيل التميمي وهما من المالكية.

-استمر منصب الإفتاء الحنفي في تونس إلى عصرنا الحالي، ولم يتأثر لا بسقوط العثمانيين ولا بدخول الاحتلال الفرنسي، حيث لا يزال يوجد علماء من المذهب الحنفي في تونس إلى يومنا هذا ولهم كلمتهم وأتباعهم.

-كانت سيرورة رئاسة المذهب الحنفي على الشكل التالي: في بداية الأمر كانت الفتوى فردية إلى أن عُين الشيخ رمضان أفندي كأول مفت حنفي في هذا المنصب، وذلك في أوائل الدولة العثمانية بتونس، ثم أصبحت التسمية بـــ: "المفتي الأكبر" ابتداء من عهد الشيخ عبد الكبير درغوث، لتصبح بعدها تلقب بالباش مفتي، وغلبت هذه التسمية على الشيخ محمد البارودي إلى أن أتى البيارمة، وبالتحديد الشيخ بيرم الرابع الذي اتُفق على تسميته بـ: "شيخ الإسلام"، ولكن بقي اسم "الباش مفتي" أيضا مرتسما في أذهان الناس في ذلك الوقت، لذلك كان يطلق عليهم هذا الاسم غالبا، حتى سنة1351ه وفيها قسمت إلى مشيخة إسلام حنفية ومالكية[1]، وإلى غاية هذا التاريخ تقلد 24 شيخا منصب خطة الإفتاء أو مشيخة الإسلام الحنفية، وذلك على مدار 330سنة.

(1) محمد ابن الخوجة، (مسند الرئاسة المذهبية الحنفية في الدولتين المرادية والحسنية)،تونس، المجلة الزيتونية، ج3، العدد10(1940م)، ص417، 420.

المصادر والمراجع

01-ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 10، ط1، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (دار الكتاب العربي،ط1، بيروت - لبنان:1997ه).

02-ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،1416هـ/ 1995م).

03-أبو حنيفة، الفقه الأكبر "مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة"، (مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط1: 1999م).

04-أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج8، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية،(الدار العربية للكتاب، مصر: 1999م).

05-أحمد بن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج7، (د ط)، تحقيق: إحسان عباس (دار صادر، بيروت:1994ه).

06-التيجاني، رحلة التيجاني، ط1، حسن حسني عبد الوهاب، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس:1981م).

07-الحسين بن محمد الورثلاني الجزائري، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثلانية ومعها تعليقات على الرحلة الورثلانية لابن مهنّا القسنطيني الجزائري،ج3، طبعة خاصة، اعتناء: مصطفى، محفوظ بوكراع (مكتبة المعرفة الدولية، الحراش، الجزائر:. 2011م).

08-حسين خوجة، ذيل كتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، (مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر).

09-خير الدين الزركلي، الأعلام، 8ج، ط15، (لبنان، دار العلم للملايين: 2002م).

10-عبد الرحمن الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، ط2، إكمال وتعليق: أبو القاسم أبو ناجي التنوخي(مكتبة الخانجي، مصر: 1962م).

11-عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ج3، ط2،(دار ريحانة، الجزائر، ط1: 2002م).

12-القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب الإمام مالك،ج2، ط1، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1998ه).

13-المجلة الزيتونية، المطبعة التونسية، تونس، (1939م-1940م).

14-محمد السرخسي، **شرح السير الكبير**، (الشركة الشرقية للإعلانات، "ب ط":1971م)، ص158،

15-محمد السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج4، ط1، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر،(دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1994م).

16-محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ط3،تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة(دار سراس، تونس: 1993م).

محمد بن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ط2، تحقيق: الجلالي يحيى حمادي الساحلي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي:1985م).

17-محمد خير يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ط2، (دار ابن حزم، بيروت: 2002م).

18-محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج5، ط1(دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1982م).

19-محمد وعلي النيفر، عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، 2ج، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1996م).

20-نزار أباظة ومحمد المالح، إتمام الأعلام، ط1، (دار صادر، بيروت:1999م).

21-الهدة السوسي، حاشية الشيخ الهدة السوسي على قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، 2ج، تحقيق: فارس زاهر (رسالة ماستر، قسم الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر: 2014م).

22-هشام يسري العربي، جغرافية المذاهب الفقهية، ط1 (دار البصائر، القاهرة: 2005م).

23-ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، ج7، (لبنان، دار صادر: 1995م).

-المواقع الالكترونية

1-الفايسبوك الصفحة التي هي تحت اسم الشيخ محمد المختار بن محمود وأوردت سيرة طيبة له:

https://www.facebook.com/Mohamed-El-Mokhtar-Ben-Mahmoud-134203099994270/info 09-11-2016_21M44

2-الموقع الالكتروني الرسمي لديوان الإفتاء بالجمهورية التونسية:

http://www.di.tn/PresentationDiwan.aspx

3-الموقع الالكتروني: تورس الإخباري:

http://www.turess.com/alchourouk/565396